النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام
من أجل الاشتراكية

■ العدد : 546 ■ من 7 الى 13مارس 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

زهرة حكيمي:

ضيف العدد

8 مارس ونضال النساء من أجل المساواة والانعتاق

تواجهنا يوميا قضايا محورية وأساسية في الصراع الاجتماعي، ومن أهم هذه القضايا الحاسمة في المشاريع المجتمعية المتضاربة المرجعيات، تنتصب أمامنا قضايا المرأة. بالنظر من جهة للإسهامات الكبيرة للنساء في مجموع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن جهة ثانية لكونها قضية طبقية من صلب النضال من أجل تحرر المجتمع. ذلك ما يجعلها محطة اهتمام في المراتب الأولى، لا يمكن لأي مشروع سياسي أن ينجح من دون ترتيب أجوبة حقيقية عن قضايا النساء في كل أبعادها.

07 08 09

لا ننكر ان نضال المرأة الخاص يندرج ضمن النضال العام لتتحرر من اغلالها، لكن وضع المرأة اشد هشاشة 15

المرأة في تحديات العمل النقابي 12

علاقات التبعية وآثارها على الشبيبة المغربية 13

التوجهات الكبرى لدولة الصين 06

كلمة العدد:

مرجعيتنا في الدفاع عن المساواة وحقوق المرأة كاملة غير منقوصة

إن تصورنا للقضية النسائية ينطلق من مرجعيتنا الماركسية-اللينينية التي تجعل من بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة مهمتنا المركزية وتضعها على رأس أولوياتنا ومن المهام التي تطرحها المرحلة الحالية من نضال شعبنا وهي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية التي تقضي على هيمنة الأمبريالية والكتلة الطبقية السائدة والمخزن على بلادنا والتي تتطلب بناء جبهة الطبقات الشعبية وعمودها الفقري التحالف العمالي-الفلاحي.

لذلك، فإن عملنا يخضع لتراتبية محددة:

في المرتبة الأولى، الحزب والنقابة والمجالس العمالية التي تمثل الآليات الأساسية للطبقة العاملة. وفي هذا الإطار، من الخاطئ المساواة بين العمل النقابي والعمل في الجمعيات، لأن العمل النقابي هو المدرسة الأولى للصراع الطبقي للعمال والعاملات.

في المرتبة الثانية، التنظيمات الذاتية للكادحين، وفي مقدمتها التنظيمات الذاتية للفلاحين.

في المرتبة الثالثة، التنظيمات الذاتية للطبقة البرجوازية الصغرى.

كما يأخذ عملنا الوضع الخاص للنساء بعين الاعتبار وفق ما لخصته أطروحات مؤتمرنا الوطني الخامس:

«إن وضع المرأة الدوني لم يكن دائما قائما في تاريخ البشرية وهو ليس محددا بتكوين المرأة البيولوجي كما يدعي البعض. إنه نتيجة صيرورة تاريخية أدت منذ آلاف السنين إلى بروز العائلة البطريركية والدولة والملكية الخاصة والمجتمع الطبقي بشكل عام.

وقد استفادت الرأسمالية من هذا الوضع الدوني للمرأة لاستغلالها أكثر من الرجل (أجور أقل وظروف عمل أسوأ في الغالب). مما أنتج وضعا تتعرض فيه المرأة لاستغلال مزدوج، واحد في البيت وآخر في العمل.

كما أن الرأسمالية تعتبر الأعمال المنزلية وعملية إعادة إنتاج قوة العمل التي تتحمل النساء جزأها الأكبر أعمالا خاصة لا يجب أن يتحمل رأس المال أية مسؤولية فيها.

لذلك فإن نضال النساء من أجل المساواة مع الرجل على كافة المستويات مع ضمان الحقوق الخاصة للمرأة كامرأة وكأم يصب في النضال العام ضد الرأسمالية كنظام استغلالي، وتحتل النساء العاملات مقدمة هذا النضال لكونهن يعانين كنساء وكعاملات من استغلال واضطهاد هذا النظام، فلا تحرر فعلي للمرأة إلا في إطار المجتمع الاشتراكي».

ولعل من أهم القضايا التي تعترض العمل النسائي، بشكل عام، وعملنا النسائي، بشكل خاص، سيادة المفهوم النخبوي والليبرالي لقضية المرأة الذي يتجسد فيما يلي:

-نخبوية أغلب التنظيمات النسائية بسبب انحدار قياداتها من البرجوازية الصغرى والمتوسطة.

-التنظيمات النسائية للأحزاب اليسارية ضعيفة لأن هذه الأحزاب ضعيفة التجذر وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات ولأن جزءا من هذه الأحزاب اليسارية يتبنى الفهم الليبرالي النخبوي للقضية النسائية.

-سيادة الفكر الليبرالي وفكر ما بعد الحداثة الذين يعزلان نضال النساء عن الصراع الطبقي في المجتمع ويعزلان النساء عن الرجال من خلال الدفاع عن منظمات نسائية خالية من الرجال، بينما مهمة تحرر المرأة قضية مطروحة على المجتمع ككل.

-هيمنة المنظمات الغير حكومية الممولة، في الغالب، إما من طرف مؤسسات امبريالية أو مؤسسات تابعة للقوى الاجتماعية-الديمقراطية التي تكرس الفهم النخبوي الليبرالي لقضية المرأة.

-رفع هذه الحركة، في الغالب، مطالب تستجيب لحاجيات وطموحات النساء البرجوازيات كالمناصفة التي تعني أن يتساوى عدد النساء والرجال في المناصب في أجهزة الدولة وفي مختلف المؤسسات التمثيلية والعمومية والخاصة وغيرها أو المساواة في الإرث. والحال أن العاملات والكادحات لا تستطعن، إلا نادرا، الوصول إلى هذه المناصب. كما أن الأغلبية الساحقة منهن ليس لهن ما يرثن. إن ما سبق لا يعني أن هذه المطالب ليست مشروعة. إنه يعني أنها لا تمثل المطالب التي تحظى بالأولوية بالنسبة للعاملات والكادحات.

-كما أن نضال هذه الحركة يركز على الندوات وصياغة المذكرات المرفوعة للسلطات والتقارير المرفوعة للهيئات الدولية المختصة. بينما يغيب، بشكل كبير، النضال في الميدان (الوقفات والمسيرات والاعتصامات الاحتجاجية...).

ان بناء حركة نسائية قوية يتطلب مواجهة الفهم النخبوي والليبرالي لقضية المرأة والتجذر وسط العاملات والكادحات وبلورة مطالبهن الخاصة وانخراطهن في النضال العام من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية.

Anteprima :**السحب** ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

الجبهة المغربية للتضامن مع فلسطين ومناهضة التطبيع تعقد مجلسها الوطني

-كلمة الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي

- كلمة السكرتارية الوطنية للجبهة

كلمة الأمين العام

الرفاق والرفيقات،
الإخوة والأخوات،

باسم المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، وباسم كافة مناضلاته ومناضليه

نحييكم/ن تحية النضال والصمود والوفاء للشهداء: شهداء فلسطين وشهداء الشعب المغربي وشهداء الحرية والكرامة عبر العالم.

كما نحيي السكرتارية الوطنية للجبهة على دعوتنا لحضور افتتاح المجلس الوطني للجبهة والذي سيتم فيه تكريم مناضلين مشهود لهم بالنضال في سبيل القضية الفلسطينية. ونتمنى له النجاح والتوفيق في أشغاله.

إن اختيار شعار «نضال شعبي وحدوي متصاعد لدعم المقاومة الفلسطينية وإسقاط التطبيع» هو اختيار موفق يجيب عن المطلوب في المرحلة، ويعبر عن الإرادة الجماعية لمكونات الجبهة في النضال الوحدوي كخيار نرى أن راهنيته وضرورته لا تهم دعم القضية الفلسطينية فقط بل تهم النضال الشعبي عامة من أجل التحرر الوطني والديمقراطية.

الرفيقات/اق
الأخوات/ة،

إن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من عدوان صهيوني يفوق الوصف وتعجز اللغة عن التعبير عنه. أنها حرب إبادة جماعية وتطهير عرقي حقيقية لم يشهد التاريخ المعاصر لها مثيلا. فلقد تجاوزت في وحشيتها وبربريتها ما اقترفته الفاشية والنازية في حق البشرية.

وستبقى هذه الحرب الإجرامية وصمة عار على جبين الدول الامبريالي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، والمنتظم الدولي الذي ظل لحد الآن عاجزا عن فرض وقف هذه الحرب، وعلى جبين الأنظمة العربية الرجعية، ومنها المطبعة مع الكيان الصهيوني الغاصب، والتي وفرت له بتخاذلها وخيانتها الظروف المناسبة للقيام بعدوانه الإرهابي في حق الشعب الفلسطيني.

إن حجم ودرجة وحشية هذه الحرب الإجرامية لا يمكن فهما إلا كرد فعل عن الضربة القاسية والهزيمة المدوية التي تلقاها الكيان الصهيوني من طرف المقاومة في «طوفان الأقصى». وهي هزيمة تاريخية واستراتيجية هزت أركانه على كافة المستويات وأبانت عن هشاشته وحطمت الأساطير المؤسسة لرواته الكاذبة حول التفوق الاستراتيجي والجيش الذي لا يقهر، وفضحت حقيقته الإستعمارية الإرهابية والعنصرية أمام العالم أجمع.

ولا يمكن فهما كذلك إلا الدعم المطلق للولايات المتحدة وحلفاءها الإمبرياليين، والتي هبت بكل وسائلها لحمايته من الهزيمة والزوال باعتباره أداتها الرئيسية المتقدمة في المنطقة لحماية مصالحها الاستراتيجية وضمان هيمنتها عليها، وكذا برغبة الامبريالية والصهيونية في تصفية القضية الفلسطينية بتنفيذ مخططها الاستعماري بتهجير الفلسطينيين من القطاع الى سيناء ومن الضفة الغربية إلى الأردن فيما يسمى ب»صفقة القرن» ضمن المخطط الامبريالي « الشرق الأوسط الجديد».

وتبقى المقاومة الفلسطينية ووحدة وصمود الشعب الفلسطيني وتضامن الشعوب عبر العالم الصخرة التي تتكسر عليها المخططات الامبريالية الصهيونية الرجعية.

إننا كمكونات في الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع لابد أن نسائل أنفسنا ونتساءل ماذا قدمنا ونقدم للشعب الفلسطيني من إسناد ودعم في ظل تصاعد القتل والمجازر الصهيونية؟

أكيد أن الجبهة قامت بمبادرات نضالية هامة ومتواصلة منذ بدء العدوان الصهيوني، لكن للأسف لم نصل بعد إلى بناء تلك القوة الضرورية لإرغام النظام على وقف التطبيع مع الكيان الصهيوني وإلغاء الاتفاقيات المبرمة معه وإغلاق مكتب الاتصال الإسرائيلي بالرباط. ولا يمكن للجبهة أن تحقق ذلك إلا بتحولها إلى قوة ذات عمق شعبي واسع.

فالجبهة كمكسب تاريخي للشعب المغربي يجب أن تتوسع وأن يتم تقعيدها في مختلف المناطق ووسط مختلف الطبقات والفئات الشعبية من خلال تأسيس وتفعيل الفروع.

وتشكل الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع جبهة ميدانية ومختبرا حقيقيا وناجحا للنضال الوحدوي بين مكونات الصف المناضل والمعارض للنظام المخزني. فلا بد إذن من الاستفادة من هذه التجربة لفتح آفاق جديدة للنضال الوحدوي ونقله إلى المستوى السياسي عبر بناء الجبهة السياسية الشعبية الواسعة القادرة وحدها على تغيير موازين القوى

وتحقيق أهداف الشعب المغربي في القضاء على الاستبداد والفساد والتبعية، وتحقيق التحرر الوطني والديمقراطية حيث السلطة والسيادة للشعب.

إنه رهاننا المشترك. فلتتظافر جميع الإرادات الصادقة والمؤمنة بالتغيير.

المجد والخلود للشهداء
عاشت المقاومة الفلسطينية الحرية لفلسطين.
والخزي والعار للمطبعين والخونة.

الرباط في 2 مارس 2024.

كلمة السكرتارية الوطنية للجبهة

الأخوات والإخوة، الرفيقات والرفاق، أيها الحضور الكريم.

نعقد اليوم المجلس الوطني الرابع للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، بعد ثلاث سنوات من تأسيسها في 28 فبراير 2021. وللتذكير، فان تأسيس الجبهة جاء على إثر التطبيع الرسمي للعلاقات بين النظام المغربي والكيان الصهيوني الاستعماري انطلاقا من 10 دجنبر 2020 والذي تمت مأسسته من خلال الاتفاق الثلاثي المخزني الصهيوني الأمريكي، الموقع في 22 دجنبر من نفس السنة.

وينعقد مجلسنا الوطني الرابع هذا، تحت شعار «نضال شعبي وحدوي متصاعد لدعم المقاومة الفلسطينية وإسقاط التطبيع»، خمسة أشهر بعد انطلاق عملية طوفان الأقصى المجيدة في السابع من أكتوبر 2023؛ هذه العملية التي كبدت الكيان الصهيوني خسائر فادحة وأدت الى انبعاث جديد للمقاومة الفلسطينية منذ ذلك التاريخ، وشكلت ذريعة لانطلاق حرب الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني، في غزة بوجه الخصوص مخلفة دماراً شبه شامل للمنشآت بالقطاع من مساكن ومستشفيات ومساجد وكنائس وطرق ومصانع وغيرها، ومتسببة لحد الآن في مقتل أزيد من 30 ألف من الفلسطينيين، 70 في المائة منهم أطفال ونساء و70 ألف من الجرحى والآلاف من المفقودين.

فتحية لصمود وتضحيات الشعب الفلسطيني في غزة والضفة والقدس، والمجد والخلود للشهداء، والشفاء للجرحى، والحرية للأسرى.

لقد أبرز طوفان الأقصى الدور البطولي للمقاومة الفلسطينية واستعدادها للتضحية بالغالي والنفيس لتحرير فلسطين وساعد على تشكيل جبهات لمقاومة الكيان الصهيوني من خارج فلسطين في لبنان، في اليمن، في العراق وفي سوريا، والتي كبدته بدورها خسائر جسيمة كان لها دور هام في صمود الشعب الفلسطيني.

لقد عرى طوفان الأقصى الطبيعة النازية العنصرية للكيان الصهيوني الاستعماري، وفضح دور الامبريالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركة أغلب الدول الأوروبية في دعم الكيان وتبرير جرائمه. كما ساهم في فضح الأنظمة العربية المتواطئة مع الكيان الصهيوني، سواء تلك المطبعة رسميا، أو عمليا معه مثل السعودية في انتظار أن تسمح لها الظروف بالتطبيع الرسمي.

وأبرز طوفان الأقصى عقم المنتظم الدولي ونظام الأمم المتحدة التي وقفت عاجزة عن فرض وقف إطلاق النار وتوفير شروط تزويد الشعب الفلسطيني بأبسط مقومات الحياة من غذاء وماء ودواء ووقود ومأوى للمشردين وغيرها.

وقد وضع طوفان الأقصى، القضية الفلسطينية في قلب السياسة العالمية حتى أصبحت هي المحور البارز لتضامن الشعوب في مختلف بلدان العالم وفي مقدمتها دول التحالف مع الكيان الصهيوني.

فتحية عالية لشعوب العالم على تضامنهم الأصيل مع الشعب الفلسطيني.

وتجدر الإشارة الى أن جزءا مهما من اليهود عبر العالم شاركوا في التظاهرات الحاشدة ضد الجرائم الصهيونية واصطفوا الى جانب حقوق الشعب الفلسطيني.

أما في المغرب، فاذا كان طوفان الأقصى قد ألهب تضامن الشعب المغربي مع الشعب الفلسطيني من خلال المسيرات الشعبية الكبرى في الرباط والدار البيضاء وطنجة وغيرها من المدن الكبيرة والتظاهرات الحاشدة في مختلف المدن والمناطق، فانه مقابل ذلك أبرز مدى إصرار النظام السائد على مواصلة التطبيع الخياني مع الكيان الصهيوني ضدا على إرادة الشعب المغربي وتشبثه في شبه استفتاء شعبي بإسقاط التطبيع بل وتجريمه، مطالبا بإغلاق مكتب الاتصال ببلادنا وطرد ممثل الكيان الصهيوني هنا وسحب ممثل الدولة المغربية لدى الكيان. ومن المؤسف أن الدولة لم تنصت لمطالب شعبنا، وبدل أن تبادر لدعم الشعب الفلسطيني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحتى عسكريا تمادت في هذا التطبيع المخزي الذي يشمل كل المجالات.

الأخوات والاخوة، الرفيقات والرفاق، أيها الحضور الكريم:

لقد سطر لنا شعار هذه الدورة، الطريق لعملنا المستقبلي والمتجسد في

أولا: مواصلة الدعم للمقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها المقاومة المسلحة. ونحن نلح هنا على تعميق وحدة فصائل المقاومة كشرط أساسي لفعاليتها ولإحرازها على المزيد من الانتصارات.

ثانيا: تكثيف دعم صمود الشعب الفلسطيني من خلال المساهمة القوية في تمكينه من مقومات الحياة، ومواجهة التحديات التي يفرضها الاحتلال باجتياح رفح أو بفرض المزيد من التضييقات على المسجد الأقصى والمصلين خلال شهر رمضان.

ثالثا: مواصلة عملنا دون كلل أو ملل لمناهضة التطبيع بكل تجلياته السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية والسياحية والأكاديمية والتربوية وغيرها، مع إعطاء أهمية خاصة لمقاطعة البضائع والمقاولات والعلامات التجارية التي تدعم اقتصاد الكيان الصهيوني وجيشه، مع مواصلة النضال لفرض إصدار قانون يجرم التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم.

كل هذا، كما جاء في الشعار، يتطلب نضالا شعبيا وحدويا ومتصاعدا، ذلك أن قضية دعم الشعب الفلسطيني ومناهضة التطبيع قضية مصيرية لا يحق أن تبقى شأنا خاصا بالطلائع المناضلة، بل يجب أن تصبح شأنا شعبيا، تنخرط فيه كافة الجماهير الشعبية على اعتبار أن القضية الفلسطينية هي قضية وطنية وأن تحرير فلسطين هو دعامة لتحرر بلادنا من هيمنة الاستعمار الجديد وأن التحرر الوطني لبلادنا يشكل دعامة مباشرة لتحرير فلسطين. ولهذا أكدنا منذ البداية أن تشكيل الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع يعتبر دعامة للتحرر في فلسطين كما في المغرب.

لا يفوتنا أن ننبه في الأخير أن انعقاد مجلسنا الوطني، يومه 2 مارس، يصادف الحراك العالمي من أجل فلسطين تحت شعار « ارفعوا أيديكم عن رفح، أوقفوا إطلاق النار فورا، أوقفوا الإبادة الجماعية»، ولهذا بادرت جبهتنا الى جعل يومه 2 مارس يوما وطنيا تضامنيا مع الشعب الفلسطيني، تنظم خلاله تظاهرات شعبية بسائر المناطق مع وقفة مركزية بالرباط قبالة مقر البرلمان على الساعة السادسة مساء.

عاشت الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع.

عاش نضال شعبنا من أجل إسقاط التطبيع

عاشت فلسطين حرة مستقلة من النهر إلى البحر.

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تختتم مجلسها الوطني الرابع

تحت شعار: "نضال شعبي وحدوي متصاعد لدعم المقاومة الفلسطينية وإسقاط التطبيع"، وفي أجواء نضالية كلها اعتزاز بمقاومة الشعب الفلسطيني وبملحمته منذ انطلاق ملحمة "طوفان الأقصى" والمتواصلة لصد العدوان الصهيو-أمريكي الهمجي، انعقد المجلس الوطني الرابع للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع يوم السبت 02 مارس 2024 بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، وقد عرف نجاحا كبيرا لكافة فقراته، بدءا بالجلسة الافتتاحية التي شهدت حضورا مهما لثلة من المناضلات والمناضلين المغاربة المشهود لهم بدعم كفاح الشعب الفلسطيني ومناصرة قضاياه العادلة، وتميزت بتكريم كل من الإخوة المناضلين جمال العسري، وفتح الله أرسلان، ومصطفى براهمة، وسيون أسيدون.

وبعد التداول في مضمون التقريرين الأدبي والمالي للفترة الممتدة منذ انعقاد آخر مجلس وطني للجبهة، ونقاش مشروع برنامج العمل للمرحلة القادمة وإغناءه على ضوء ما يعرفه الوضع من تطورات وتحديات؛ تم تتويج أشغال المجلس بالمصادقة على بيانه الختامي وكافة التقارير والأوراق المعروضة عليه وتشكيل سكرتارية وطنية جديدة للجبهة المكونة من الأخوات والإخوة:

محمد الغفري، عبد الصمد فتحي، معاد الجحري، محمد الوافي، الطيب مضماض، السعدية الوالوس، نعيمة النايم، عبد الآله بنعبدالسلام، بوبكر الونخاري، أمين عبد الحميد، عائشة سمير، الطاهر الدريدي، سيون أسيدون، أبوالشتاء مساعف، خديجة مماد، الفاطمي المروني، محمد الكيحل، محمد السدقاوي وأنيس بلفريج.

وضمانا لفعالية عملها، قامت السكرتارية بتوزيع المهام الرئيسية ما بين عضواتها وأعضائها على الشكل التالي في أفق توزيع باقي المهام الأخرى خلال اجتماعها القادم:

- المنسق الوطني : محمد الغفري
- نائبه الاول : عبد الصمد فتحي
- نائبه الثاني: معاد الجحري
- المقرر : محمد الوافي
- أمين المال: الطيب مضماض
- السكرتارية الوطنية
- كلمة السكرتارية الوطنية للجبهة في الجلسة الافتتاحية
- كلمة الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي في الجلسة الافتتاحية

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع
البيان الختامي للمجلس الوطني الرابع

انعقد المجلس الوطني الرابع للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، يوم السبت 2 مارس 2024، بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، تحت شعار ×»نضال شعبي وحدوي متصاعد لدعم المقاومة الفلسطينية وإسقاط التطبيع»×

ويتزامن انعقاد هذا المجلس، مع مرور ما يناهز 5 أشهر على معركة طوفان الأقصى، واندلاع العدوان الصهيوني الشامل على الشعب الفلسطيني وحرب الإبادة الجماعية لغزة بوجه خاص ومحاولات تهجير سكانها. وقد أدى هذا العدوان، الى تدمير شامل للمساكن والمخابز والآبار والمستشفيات والمدارس والمساجد والكنائس ومختلف المرافق والبنيات التحتية والمعالم التاريخية، وقام الاحتلال بقطع الكهرباء والماء والوقود، وقصف همجي لسيارات الإسعاف ومنع دخول الأدوية والغذاء وكل أنواع المساعدات الحيوية، مخلفا أزيد من 30 ألف شهيد وشهيدة أغلبهم من الأطفال والنساء و70 ألف من الجرحى وآلاف المفقودين. وامعانا في الإبادة، تم ارتكاب مجزرة رهيبة نتيجة قصف همجي لحشد كبير من المدنيين كانوا ينتظرون مساعدات في دوار النابلسي (29 فبراير 2024).

وفي الضفة الغربية اشتدت الهجمة الصهيونية بشكل خطير للغاية من خلال الإعدامات الميدانية بما في ذلك داخل المستشفيات والاعتقالات بالآلاف ومواصلة الاستيطان وتهويد القدس واقتحام الأقصى ومنع الناس من الصلاة فيه.

وإلى جانب ذلك، شدد العدو من ممارساته السادية والمرضية في حق المعتقلين/ات وصلت حد قيام جنوده باغتصاب بعض النساء وإعدام بعضهن الآخر أمام أسرهن وأطفالهن، كما ورد في تقرير لخبراء من منظمة الأمم المتحدة.

وبالرغم من ذلك، فإن المقاومة الفلسطينية التي يحتضنها شعبها، وتحظى بدعم لا مشروط من المقاومة اللبنانية واليمنية والعراقية، وبفضل اتساع دائرة الرفض الأممي للاحتلال وممارساته الوحشية من طرف شعوب العالم قاطبة، لا زالت صامدة في وجه العدو وتكبده خسائر فادحة في الأرواح والعتاد.

ورغم دعم القوى الإمبريالية الكبرى وعلى رأسها أمريكا، التي تعد شريكا كاملا في هذه الحرب القذرة، ورغم سكوت وتواطؤ الأنظمة العربية والإسلامية وخاصة المطبعة والمتحالفة معه، فان العدو لم يحقق لحد الآن إنجازا عسكريا يذكر بل حولت المقاومة حلمه بنصر عسكري مطلق إلى سراب.

إن المجلس الوطني الرابع للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، بعد وقوفه على حصيلة عمل الجبهة طيلة الفترة المنصرمة وتحليله لتطورات العدوان الصهيوني الهمجي على شعب فلسطين والمصادقة على مختلف التقارير والمشاريع المعروضة عليه، يعتز بنجاح أشغاله بدءا بجلسته الافتتاحية التي تميزت بحضور وازن وتكريم كل من المناضل جمال العسري وفتح الله أرسلان والمصطفى براهمة وسيون أسيدون ويعلن ما يلي:

1. ينحني إجلالا لأرواح الشهداء ويقدر عاليا التضحيات الجسيمة للشعب الفلسطيني والتفافه حول مقاومته المسلحة وصموده الأسطوري وتشبثه بأرضه رغم محاولات التهجير اليائسة، ورغم هول جرائم الإبادة والتطهير العرقي والتجويع، وكل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المقترفة في حقه، كما يوجه تحية التقدير والصمود للأسرى في سجون الاحتلال الذين يعانون من طغيان وجبروت السجان.

2. يعتز بأداء المقاومة الفلسطينية المسلحة وبوحدتها ووحدة كل الفصائل المكافحة وتصميمها على النصر وبما تقدمه من دروس في الصمود والشجاعة والإبداع بتكتيكاتها ووسائلها المناسبة لبيئتها وإمكانياتها مما أفشل كل خطط العدو الصهيوني، متمنيا أن يكون لقاء موسكو بين الفصائل خطوة في اتجاه استعادة وحدة الصف الفلسطيني وتقويته.

3. ينوه بالمقاومة المسلحة في لبنان واليمن والعراق ودورها الحاسم في إجبار أمريكا والكيان الصهيوني المجرم على وقف العدوان.

4. يؤكد أن المقاومة المسلحة حق ثابت وتاريخي لكل الشعوب المضطهدة والمستعمرة من أجل تقرير المصير والاستقلال.

5. يشيد بالدعم الشعبي على الصعيد العالمي الذي عبرت عنه التظاهرات الحاشدة في مختلف بقاع العالم ويخص بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية حيث أغلبية اليهود تناصر الشعب الفلسطيني وحيث أحرق الجندي الأمريكي أرنو بوشنيل نفسه وأحرق زملاؤه ملابسهم العسكرية احتجاجا على الإبادة الجماعية لغزة. كما يشيد بقرار العديد من الدول وقف علاقاتها مع الكيان الغاصب وآخرها البرازيل وإلغاء عضويته في الاتحاد الإفريقي بصفة مراقب وطرده للمرة الثانية من قمة الاتحاد الإفريقي على مستوى وزراء الخارجية في منتصف فبراير المنصرم.

6. يجدد تحيته لجمهورية جنوب إفريقيا لما قامت به من مقاضاة كيان الاحتلال أمام محكمة العدل الدولية ويدعو المنتظم الدولي ومختلف الدول ومنها الدولة المغربية إلى تطبيق التدابير الاستعجالية التي أقرتها المحكمة.

7. يدين بقوة قرار عدد من الدول الاستعمارية تعليق أو توقيف تمويل الأونروا؛ الأمر الذي يخالف التدابير المذكورة ويعد حربا تجويعية وعقابا جماعيا وتشجيعا للكيان الصهيوني لارتكاب المزيد من الفظائع.

8. يدعو إلى تكثيف الجهود وتظافرها من أجل فتح معبر رفح لإغاثة سكان غزة المنكوبة.

9. يدين جرائم حكومة وجيش الاحتلال وعصابات المستوطنين المتمثلة في اقتحام المسجد الأقصى ومنع الصلاة فيه خاصة خلال شهر رمضان ويعتبر ذلك لعبا بالنار ويدعو إلى مواجهته على أوسع نطاق.

10. يطالب الدولة المغربية وبشكل ملح وفوري بما يلي:

× الكف عن السكوت على جرائم العدو.

× فتح باب جمع المساعدات والتبرعات المادية لفائدة الشعب الفلسطيني أمام كل المنظمات المستعدة لذلك.

× وضع حد للتطبيع مع الكيان الصهيوني وكل الاتفاقيات المترتبة عنه وإغلاق مكتب الاتصال.

11. يعتبر أن الإدارة الأمريكية هي رأس الحربة والمسؤولة الأولى عما يرتكب في حق الشعب الفلسطيني من إبادة جماعية ويدين استعمالها لحق النقض(الفيتو) في مجلس الأمن الدولي ضد مشروع قرار بوقف الحرب (20 فبراير المنصرم) معتبرا أن توزيعها لبعض المساعدات ليس سوى ذرا للرماد في العيون ولن يغطي على جرائمها. كما يدعو إلى مقاطعتها والتشهير بها وبرئيسها، مجرم الحرب جو بايدن، حتى إنهاء العدوان وخروج قوات الاحتلال وإعادة إعمار غزة.

12. يؤكد المجلس الوطني الرابع، انسجاما مع شعاره، تصميم الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع على تصعيد النضال وتوسيع رقعته وتنويع أساليبه على أساس الحد الفاصل مع المطبعين الخونة على اختلاف ألوانهم. ويدعو في هذا الإطار الى التركيز، كجبهة ومكوناتها، على المقاطعة الشعبية للسلع والمواد والعلامات التجارية والمقاولات المرتبطة باقتصاد كيان الاحتلال.

■ المجلس الوطني
2 مارس 2024.

بيان

الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان
التنسيقية المحلية للترافع عن قضايا واحة فجيج

بمبادرة من الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان والتنسيقية المحلية للترافع عن قضايا واحة فجيج، تم عقد لقاء صحفي يوم الخميس 22 فبراير 2024، بمقر نادي المحامين بالرباط، بحضور وسائل الإعلام الوطنية والدولية، والعديد من المكونات المجتمعية الداعمة للحركة الاحتجاجية التي تخوضها ساكنة فجيج منذ ما يقرب من أربعة أشهر، وذلك بهدف التعريف بمطالبهم الاجتماعية المتمثلة في رفض قرار تفويت قطاع الماء الصالح للشرب لفائدة الشركة الجهوية متعددة الخدمات.

وإذ نحيي كل الهيئات الحقوقية والفعاليات المدنية والنقابية والسياسية، التي حضرت هذا اللقاء لمؤازرة الساكنة والتأكيد على حقها في التظاهر السلمي من أجل مطالبها المشروعة الرامية إلى إبقاء مرفق الماء خدمة عمومية واجتماعية ومنع تحويلها إلى مصدر ربح، وذلك لضمان ديمومة المنظومة الواحية وتوازنها الاقتصادي والديمغرافي وموروثها الثقافي، وحفاظا على القدرة الشرائية للساكنة المحلية.

وإذ نعتبر قرار المجلس الجماعي الصادر بتاريخ: 26 أكتوبر 2023، الرافض لتفويت تدبير الماء الشروب لصالح للشركة بالإجماع، والذي يبقى هو المعبر عن الإرادة الحقيقية للمجلس وللساكنة، وأن الانقلاب على هذا المقرر في دورة استثنائية لاحقة، والتي عقدت بعد أقل من أسبوع بدعوة من رئيس السلطة الإقليمية، يعد أمرا مرفوضا أخلاقيا وسياسيا.

وإذ نجدد دعمنا وتضامننا مع ساكنة فجيج في احتجاجاتها السلمية، ونندد بالمضايقات المباشرة وغير المباشرة التي تتعرض لها، بما فيها تعرض ناشطين في الحراك للاعتقال والمحاكمات، ومنع قافلة من السيارات من التوجه إلى مقر عمالة الإقليم، والمحاولات المستمرة للضغط على المتظاهرين واستفزازهم؛

وإذ يذكر الائتلاف والتنسيقية، كل الجهات المعنية من مؤسسات حكومية وهيئات وطنية لحقوق الإنسان بالتزامات المغرب الدولية في إطار العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة «ضرورة التعامل مع الماء كخدمة اجتماعية لا كسلعة اقتصادية»، وضمان الحق في التنمية.

فإنهما يطالبان بما يلي:

• عقد دورة استثنائية عاجلة للبث والمصادقة على قرار الانسحاب من مجموعة الجماعات الترابية،

• فتح نقاش واسع بين مختلف الفاعلين وبمشاركة الساكنة من أجل وضع استراتيجية شاملة لتدبير أنجع للمياه الصالحة للشرب؛

• فتح تحقيق نزيه وشفاف في الخروقات القانونية التي تكون قد شابت عملية إعادة التصويت على المقرر الجماعي السالف الذكر؛

• رفع حالة الاحتقان التي يعرفها الشارع الفجيجي، من خلال إلغاء الأحكام الصادرة في حق المواطنة حليمة زايد والمواطن محمد لبراهمي، الناشطين في حراك فجيج الاجتماعي؛

• مناشدة كل القوى الحية للتعبئة مركزيا ومحليا، وبكل الوسائل المشروعة، لمساندة ساكنة فجيج ومؤازرتها في قضيتها حتى يتم تحقيق مطالبها العادلة والمشروعة؛

• مراجعة القوانين التي تسهل تفويت الثروات المائية لشركات خاصة هدفها حصد الأرباح دون اعتبار للبعد الاستراتيجي للماء وأهميته في حياة المجتمع. خصوصا في سياق الأزمة الخانقة التي يعرفها هذا المرفق نتيجة لسوء تدبير الدولة له. وكذا للإقبال المتزايد على نهب الثروة المائية من عمق الفرشات من قبل اصحاب الضيعات واصحاب الامتيازات والزراعات الكبرى، لانعدام المراقبة لمقاييس الترشيد ولغياب سياسة حقيقية تروم محاربة الاستغلال العشوائي للأراضي الفلاحية والحد من تصدير المنتوجات الفلاحية المستنزفة للمياه، إلى الأسواق الخارجية؛

• يعلن حداده على جمود دور المجلس الأعلى للماء وعن تهميش دوره تحت مسؤولية رئيس الحكومة الذي لم يتخذ أية مبادرة لحل الأزمة وإنقاذ حياة المواطنين من تلاعب السلطات والأجهزة الإدارية المحلية.

■ الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان والتنسيقية المحلية للترافع عن قضايا واحة فجيج

الرباط في: 26 فبراير 2024

نداء إلى شغيلة القطاع الفلاحي

لنشارك جميعا بروح وحدوية في الإضراب الوطني الإنذاري ليوم الخميس 14 مارس 2024

تحت شعار: «لا للحوار العقيم؛ لا لتجاهل مطالب الشغيلة؛ جميعا من أجل تحقيق مطالبنا العادلة»

ومن أجل استجابة وزارة الفلاحة ووزارة المالية والحكومة لمطالب شغيلة القطاع الفلاحي المتمثلة أساسا في:

– إقرار زيادة عامة في أجور الموظفين/ات والمستخدمين/ات بما لا يقل عن 2000 درهم شهريا، وتطبيق السلم المتحرك للأثمان والأجور؛

– التعجيل بالمصادقة الفورية على القانون الأساسي للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي في صيغته المتفق عليها مع وزارة الفلاحة دون ربطه بإعادة الهيكلة؛

– فتح حوار جدي مع جامعتنا حول إعادة الهيكلة المرتقبة للقطاع الفلاحي وفتح ورش المفاوضات حول النظام الأساسي لمستخدمي المكاتب الجهوية للتنمية الفلاحية والقروية "ORDAR"؛

– تسريع مسطرة المصادقة على النظام الأساسي لمستخدمي المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية على أرضية المشروع المتفق عليه مع جامعتنا؛

– تعديل القوانين الأساسية لباقي المؤسسات العمومية التابعة للقطاع، بما يمكن من تحسين أوضاع مستخدميها ومستخدماتها (الغرف الفلاحية –ENA IAV-ANEF-ANCFCC-INRA-SO-SIPO..)

– تمكين مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية- قطاع الفلاحة من الاعتمادات المالية الكافية لتجويد خدماتها والرقي بها لمستوى تطلعات الشغيلة وتحقيق المساواة بين المركز والجهات وبين جميع المؤسسات المنخرطة فيها والاهتمام بشكل فعال بمتطلبات متقاعدات ومتقاعدي القطاع؛

– التسريع بإخراج القانون الأساسي لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لمستخدمي الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية؛

– الاستجابة للمطالب الخاصة لنساء القطاع الفلاحي؛

– تفعيل التزام الوزارة بتحقيق المساواة في التعويضات الجزافية عن التنقل بين مستخدمي المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي مع باقي موظفي ومستخدمي وزارة الفلاحة؛

– تعميم نظام التقاعد التكميلي RECO– RE على مستخدمي/ات المؤسسات العمومية التابعة لوزارة الفلاحة؛

– إدماج حاملي الشهادات في السلالم المناسبة، والاستجابة لمطالب مختلف الفئات من مساعدين تقنيين ومساعدين إداريين ومتصرفين وتقنيين ومهندسين وبياطرة ودكاترة وغيرهم؛

– تنفيذ اتفاقات 26 أبريل 2011 و25 أبريل 2019 و30 أبريل 2022؛ وغيرها من الاتفاقات ذات الطابع القطاعي؛

– الزيادة في قيمة المعاشات بما يتناسب وغلاء المعيشة وإلغاء الضريبة عليها، والاستجابة لمطالب المتقاعدين وإنصاف منخرطي RCAR وCNSS، ووقف الهجوم على مكتسبات نظام CMR؛

– وضع حد لمعاناة العمال الزراعيين ضحايا الشراكات الفاشلة مع القطاع الخاص وإصدار مرسوم شامل يدقق مراحل وكيفية تحقيق المساواة بين SMIG وSMAG في افق سنة 2028 وإنهاء مأسي نقل العاملات والعمال الزراعيين، وربط الدعم العمومي الفلاحي بتطبيق قانون الشغل وابرام اتفاقيات شغل جماعية؛

– فتح حوار مع جامعتنا حول أوضاع ومطالب الفلاحين؛

– احترام الحريات النقابية والحق الدستوري في الإضراب.

×من أجل الاستجابة لهذه المطالب وغيرها من مطالب موظفي/ات ومستخدمي/ات وعمال/ات وفلاحي/ات القطاع×

×لنشارك جميعا، بروح وحدوية، في الإضراب الوطني الإنذاري بالقطاع الفلاحي ليوم الخميس 14 مارس 2024×

×عاش النضال الوحدوي لشغيلة القطاع الفلاحي×

عن الكتابة التنفيذية :
الرباط في 4 مارس 2024

وجدة:

ندوة صحفية حول ملف عمال شركة النظافة «اوزون» بتاوريرت

يوم السبت 2 مارس 2024 بمقر الاتحاد المغربي للشغل بوجدة عقدت الندوة الصحفية الجهوية الخاصة بملف النظافة بشركة أوزون تاوريرت تحت إشراف الرفيق سليمان قلعي الكاتب الوطني للجامعة الوطنية لموظفي الجماعات الترابية و التدبير المفوض للاتحاد المغربي للشغل يوسفي عبدالرزاق الكاتب العام للاتحاد المحلي لتاوريرت، والرفيق حفيظ حساني المسؤول النقابي للاتحاد المحلي والكاتب العام لجماعة تاوريرت والمكلف بالتدبير المفوض، والاخ منير بوعواد الكاتب العام للمكتب النقابي لعمال النظافة بشركة أوزون بتاوريرت للاتحاد المغربي للشغل، وحضور مميز للعمال شركة أوزون المنضوين تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل بتاوريرت، وتحت تغطية مجموعة من المنابر الإعلامية المحلية والوطنية، افتتح الندوة الصحفية الرفيق المناضل المكافح والمرتبط جدا بالعمال «حفيظ الحساني»، وأتلى كرونولوجيا المعركة النضالية لعمال شركة أوزون منذ انطلاقها مع مختف الوقائع والاحداث والمراسلات المرتبطة بها، بالوعود في جلسة حوار التي قطعتها السلطات المحلية بالمدينة لصرف مستحقات العمال المتعلقة بأقدمية 5% والتي سبق للمجلس الجماعي أن صادق بالاجماع على ثبوت استحقاقها بأثر رجعي، هذه الوعود لم تسفر عن أي نتائج ملموسة هو ما سيضطرهم حسب تصريحهم الدخول في اشكال نضالية تصعيدية غير مسبوقة، حيث هذا الملف عمر طويلا رغم الوعود الذي قدمت في هذا الملف، ولقد سبق أن وجه الرفيق اسليمان قلعي الكاتب الوطني للجامعة الوطنية لموظفي الجماعات الترابية والتدبير المفوض المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل رسالة الى عامل اقليم تاوريرت في شان هذا الموضوع و طلب عقد جلسة حوار موسعة ارتباطا بمطالب العمال شركة النظافة اوزون تاوريرت وذلك لتداول في المطالب المستعجلة وعلى رأسها النظر في أسباب تأخر صرف المستحقات المالية المرتبطة بأقدمية 5%.

الرسالة ذكرت أن هذا الملف عمر طويلا وقطع أشواطا جد مهمة، وصولا لحد تحديد لوائح العمال المستفذين، و تحديد التكلفة المالية اللازمة والفترة الزمنية المعنية.

الاتحاد المغربي للشغل عبر عن أسفه الشديد مما زاد من قلق العمال عدم إلتزام المجلس الجماعي باتفاق 6 دجنبر 2023 الذي تم التوصل اليه بفضل مجهودات باشا المدينة ، حيث رفض المجلس توقيع المحضر وهدر المجهودات المبذولة، ولجأ الى اسلوب التضييق على العمل النقابي ونهج لغة التسويف والمماطلة إزاء مطالب العمال رغم سلسلة من المحاولات الرامية إلى ايجاد حلول حقيقية وناجعة على أرضية حوار جاد ومسؤول. وفي هذا السياق تطرق عبدالرزاق اليوسفي باعتباره الكاتب العام للاتحاد المحلي لتاوريرت لمجمل المعاناة والوضعية المزرية المتعلقة بالظروف العمل التي يواجهونها عمال شركة أوزون تاوريرت ، هذه الوضعية بمختلف ظروفها أكدتها شهادات حية لعمال النظافة بتاوريرت إبان حضورهم في الندوة الصحفية التي عقدت بمقر الاتحاد المغربي للشغل بوجدة .

عن محمد علاي

التوجهات الكبرى لدولة الصين

ل.حسين

منذ سقوط الاتحاد السوفياتي خلال بداية تسعينات القرن الماضي، و تفكيك منظومة أوروبا الشرقية، كانت الأنظار متجهة إلى جمهورية الصين الشعبية، كدولة اشتراكية يقودها الحزب الشيوعي الصيني، مع ما واكب ذلك من دعاية واسعة أطلقتها مختلف وسائل الإعلام المرتبطة بالامبريالية الغربية بقيادة الامبريالية الأمريكية؛ حول نهاية الايديولوجية ونجاح النظام الرأسمالي العالمي كنظام ابديقادر على قيادة العالم.إلاأن الصين استطاعت أنتتأقلم مع اكتساح الليبيرالية المتوحشة للعالم و سيادة القطب الواحد الذي تمثله الامبريالية الأمريكية.

هكذا سهل سقوط منظومة الدول الاشتراكية و تفكيك حلف وارسو من مهمة استيلاء الامبريالية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي استغلت هذا الغياب لتعيد عهد الاستعمار المباشر عبراحتلال العديد من الدول بمبررات واهية منها افغانستان و العراق و ليبيا، كما كثفت من هجوماتها المباشرة و غير المباشرة لتفتيت العديد من البلدان مثل فدرالية يوغوسلافيا و دولة شيكوسلوفاكيا وغيرها. كما رفعت من ميزانية حلف الناتو ودفعته ليهاجم فيدرالية روسيا، من جهة، و من جهة أخرى كثفت من تحرشاتها للصين عبر نسج علاقات استفزازية مع دولة تايوان التي استرجعتها الصين و التي تشكل جزء من ترابها الوطني.

خلال هذه الحقبة التي استطاعت الصين أن تقاوم عواصف التغيرات الرأسمالية العاتية التي استهدفت اجتثاث كل ما تحقق خلال الثورتين الروسية و الصينية و ما واكبهما من تحرر بلدان و شعوب المستعمرات و تحقيق العديد من المكتسبات لصالح الطبقة العاملة و الطبقات الشعبية في البلدان الراسمالية، طبق الحزب الشيوعي الصيني سياسة براغماتية، تمثلت في رفع الحظر عن المؤسسات الخاصة و الاستثمار الأجنبي تحت عنوان « الإصلاح و الانفتاح «، هذه السياسة حسنت علاقات بكين مع الغرب، وبقدرما ساهمت في الارتقاء بحياة الملايين من الصينيين و إخراجهم من الفقر، بقدر ما مكنت العديد من الرأسماليين الصينيين من الارتقاء إلى مصاف كبار الرأسماليين الغربيين، بل مكنتهم من تأسيس امبراطوريات رأسمالية مشابهة بالشركات متعددة الجنسيات. والسؤال الذي يبادر إلى ذهن كل متتبع لسياسة الحزب الشيوعي الصيني هو: هل هذا تكتيك مرحلي في انتظار ان تصبح الصين قوة عظمى، تضاهي قوة الولايات المتحدة الامريكية، بعد ذلك يقوم بتأميم ما راكمه الرأسماليون الصينيون خلال هذه الفترة الحرجة؟ اوبالعكس من ذلك، أي ان قيادة الحزب الشيوعي الصيني أصبحت رهينة بين ايدي الشركات الراسمالية الصينية التي وطدت علاقاتها بالشركات المتعددة الاستيطان والتي تنفذ سياسة استغلال الطبقة العاملة، و ان الكلام عن الماركسية اللينينية هو للاستهلاك الداخلي فقط. الا ان المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني، من خلال بيانه الختامي، ابان عن توجه جديد يروم اعادة سيطرة الدولة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي. ان التحاليل التي تقدمها مراكز البحوث الممولة من طرف صناديق الامبريالية، دائما تبين ان الايديولوجية التي يتحدث عنها قادة الحزب الشيوعي، عادة، لا تنطبق الا على السياسة الداخلية للحزب، الا ان توجيهات المؤتمر الاخير، هي في غاية الوضوح، في عودة الماركسية اللينينية الى مسرح السياسة، عبر تحكم الدولة في القطاع العام، و تشجيع السياسات الخارجية و الأمنية الحازمة بهدف تغيير الوضع الدولي الراهن. فتقرير امين عام الحزب الشيوعي الذي يحدد القواعد الايديولوجية و السياسية التي سيتم اعتمادها خلال الخمس سنوات المقبلة تثبت للعالم ان الصين لديها رؤية وطنية و دولية متكاملة. هذه الرؤية تدعو الى فصل الحداثة الاقتصادية عن المعايير السياسية و الاجتماعية الغربية.

> **يظهر ان الحزب الشيوعي الصيني، تحت القيادة الحالية مصمم على ان تتمتع البلاد بالامن الايديولوجي و السياسي و الاقتصادي و كذلك الاستراتيجي. كما ان هذا الامن يجب ان ينطبق على الحياة الحزبية الداخلية. كما ان المؤتمر قام باستبعاد العديد من مسؤولي الحزب ذوي العقلية الإصلاحية و التركيز على العناصر الموالية للزعيم الصيني الحالي**

في هذا الصدد تقدم الصين نظاما دوليا جديدا يرتكز على القوة الجيوسياسية الصينية المختلف عن القوة الجيوسياسية الامريكية، كما انها تتضمن مجموعة من المعايير التي تتوافق مع مصالح الصين و قيمها و ليس مع مصالح الغرب و قيمه. و ليس بالصدفة ان يتم اعتماد مصطلحات ماو تسي دونغ من الهجوم على « اصحاب الطريق الراسمالي» ليتزامن مع شن الحزب حملات تاميم كاسحة. فالتغييرات العامة تشير الى ان الحزب يركز اليوم على القومية الصينية و الامن القومي. كما ان ذكر المفهوم الماركسي اللينيني للنضال، اي السعي الى استعمال الوسائل العنفية الى حل التناقضات داخل المجتمع المحلي والدولي. كما صاحب التقرير حملة دعائية كبيرة حول حاجة الصين للاستعداد للاوقات الصعبة من خلال تقوية روحها النضالية. و من الإشارات التي لها دلالة بالغة، زيارة اللجنة الدائمة للمكتب السياسي المنتخبة، و هي أعلى هيئة سياسية الى منطقة يانان، و هي المكان الذي اقام فيه ماوتسي دونغ ، خلال الحرب الأهلية الأولى ضد القوميين الصينيين و خلال الحرب ضد اليابان، و هو المكان الذي انعقد فيه المؤتمر السابع للحزب الشيوعي بقيادة ماو الذي انتصر على خصوم الحزب الداخليين، سنة 1945، و هي السنة التي انتهت بهزيمة الزعيم القومي المناهض للشيوعية تشيانغ كاي شيك و فراره الى تايوان و فلول نظامه. هذه الدلالة، اكدت، كذلك على ان الصين مصممة على استكمال وحدتها باستعادة تايوان في افق لا يتعدى سنة 2049.

يظهر ان الحزب الشيوعي الصيني، تحت القيادة الحالية مصمم على ان تتمتع البلاد بالامن الايديولوجي و السياسي و الاقتصادي و كذلك الاستراتيجي. كما ان هذا الامن يجب ان ينطبق على الحياة الحزبية الداخلية. كما ان المؤتمر قام باستبعاد العديد من مسؤولي الحزب ذوي العقلية الإصلاحية و التركيز على العناصر الموالية للزعيم الصيني الحالي الذي يعيد بدا في نسخ أجزاء هامة من الخطط التي طبقها ماو ، فهو عازم على دفع اقتصاد الصين بعيدا من الرأسمالية القائمة على السوق الحرة و إعادةتأهيل الشركات الحكومية و تعيين الدولة كمحرك رئيسي الذي يدفع بالابتكار التكنولوجي. فالتقرير يذكر أعضاء وعضوات الحزب بالاستيعاب الجيد للرؤية العالمية و منهجية الماركسية اللينينية و تطبيق الأدوات التحليلية للمادية الديالكتيكية و التاريخية من اجل فهم التحديات الكبرى التي تواجه الصين و العالم.

8 مارس ونضال النساء من أجل المساواة والانعتاق

تواجهنا يوميا قضايا محورية وأساسية في الصراع الاجتماعي، ومن أهم هذه القضايا الحاسمة في المشاريع المجتمعية المتضاربة المرجعيات، تنتصب أمامنا قضايا المرأة. بالنظر من جهة للإسهامات الكبيرة للنساء في مجموع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن جهة ثانية لكونها قضية طبقية من صلب النضال من أجل تحرر المجتمع. ذلك ما يجعلها محطة اهتمام في المراتب الأولى، لا يمكن لأي مشروع سياسي أن ينجح من دون ترتيب أجوبة حقيقية عن قضايا النساء في كل أبعادها.
لم يكن اليوم العالمي للمرأة ليسجل في التاريخ يوما أمميا، لولا تلك الملاحم النضالية للنساء ولا تزال تهز الساحات العمومية وتحمل معها مطالبا مجملها بقيت محجوزة وتحت رحمة الرأسمال العالمي والأنظمة الاستبدادية والرجعية.
في المغرب وبحكم تبعيته للرأسمال العالمي، تتعمق الأزمة بشكل عام وتتعمق أكثر عندما نفتح ملف النساء عاملات وكادحات المدن والبوادي. سواء في مستوى مطالبهن أوفي مستوى موقعهن في المجتمع. فهل تحتل نضالات الحركة النسائية المكانة المفروض أن تحتلها في النضال العام؟ وهل تحمل قضايا النساء عاملات وكادحات شعبنا أم هي تعبير بصوت خافت أو مندمج من أجل مطالب ذات أبعاد طبقية تمثل مطالب فئات ونخب من الطبقة البورجوازية أو الوسطى؟ لأجل ذات السؤال، تفتح الجريدة مرة أخرى هذا الملف وتتقدم لقرائها بالمقالات والمواد المتنوعة في هذا الملف الهام خاصة مع المستجدات الطارئة في هذا المجال.

المرأة المغربية بين عوائق المجتمع وأعباء البيت

محمد موساوي

يتم تخليد اليوم العالمي للمرأة لسنة 2024 تحت شعار» الاستثمار في المرأة لتسريع وتيرة التقدم». ذلك أن تحقيق المساواة القائمة على النوع الاجتماعي أصبح أكثر إلحاحًا من أي وقتٍ مضى. تنص خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 ، والتي اعتمدها المغرب، في هدفها الخامس أن «القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات لا يمثل حقا أساسيا من حقوق الإنسان فحسب، بل هو أيضا عامل حاسم في التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة» . إن ضمان حقوق النساء والفتيات في شتى نواحي الحياة هو السبيل الوحيد لبناء مجتمعات مزدهرة وعادلة؛ وعليه يُعتبر «الاستثمار في المرأة» من ضرورات حقوق الإنسان وركيزة أساسية لبناء مجتمعات شاملة للجميع.

و كما هو الحال على الصعيد الدولي عموما، فإن واقع النساء بالمغرب يبين أن تحقيق المساواة القائمة على النوع الاجتماعي بحلول عام 2030 ما زالت أكبر تحد في قضايا حقوق الإنسان. وعلاقة بالموضوع يكفي الرجوع الى نسخة 2023 من المنشور» المرأة المغربية في أرقام « الذي قامت المندوبية السامية للتخطيط بإصداره بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للمرأة الذي يصادف العاشر من أكتوبر من كل سنة. توفر هذه النسخة مجموعة من المعطيات الإحصائية حول تطور وضعية المرأة المغربية في عدة مجالات على شكل مؤشرات ورسوم بيانية وصور توضيحية؛ يكتفي هذا المقال بالتذكير بأهم المعطيات مع التركيز على استعمال الوقت بما فيه الأعباء المنزلية. وتبقى من مسؤولية القارئ مهمة الاطلاع على تفاصيل الوثيقة المعنية.

السكان والأسرة

تمثل النساء أكثر بقليل من نصف سكان المغرب حيث وصل عددهن إلى 18.406.000 سنة 2022 مقابل 18.263.000 للرجال. و يسجل نفس المنحى العددي في المدن (12،001،000 مقارنة بـ 11،591،000) وفي القرى (6،405،000 مقابل 6،672،000).
وبحسب الحالة الاجتماعية، فإن 40.7 % من النساء بعمر 15 سنة فأكثر عازبات، و57.3% متزوجات، و1.1% أرامل، و0.8% مطلقات. ويبلغ متوسط العمر عند الزواج الأول 25.5 سنة للنساء مقارنة بـ 31.9 سنة للرجال، وهو ما يمثل فجوة قدرها 6.4 سنة. وليس من المستغرب أن تتزوج النساء الريفيات في وقت أبكر من سكان المدن: عند عمر 23.9 سنة مقارنة بـ 26.6 سنة لسكان المدن، أي بفارق 2.7 سنة.

التعليم و التكوين

وفي مجال التعلم، ارتفعت نسبة التعلم (محو الأمية) بين الإناث إلى 57،7% سنة 2022 مقابل 39،6% سنة 2004، حسب ما أفاد به المندوبية السامية للتخطيط. ووصلت هذه النسبة إلى 77،1% لدى الرجال سنة 2022 مقابل 65،6% سنة 2004، في حين بلغت النسبة الإجمالية لمحو الأمية 67،3% سنة 2022 مقابل 52،3% سنة 2004، حسبما حدد المجلس الأعلى للتخطيط في تقريره.
وفيما يتعلق بالحصول على التعليم، أظهر التقرير التحاق 96.1% من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و17 سنة عام 2022 في الحضر و47.6% في الريف مقارنة بـ 56.3% و6.1% على التوالي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويصل معدل التحاق الأولاد بالمدارس إلى 89.9% لنفس الفئة العمرية في الحضر و56.4% في الريف، مقارنة بـ 70.3% و14.7% على التوالي في عام 2000، حسبما جاء في تقرير الوزارة المشرفة. .
وفي مختلف قطاعات التعليم العالي، أفاد المندوبية السامية للتخطيط أن نسبة التأنيث تصل إلى 58،4% سنة 2022 مقابل 42،9% سنة 2000، وهي نسبة مدفوعة بشكل خاص بالمجال شبه الطبي الذي يشهد نسبة تأنيث تزيد بنسبة 73%.

سوق العمل : النشاط ، الشغل و البطالة

يكشف التقرير صادر عن المندوبية السامية للتخطيط حول المرأة المغربية عن استمرار عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل. ويبلغ معدل نشاط النساء المؤهلات 33.2% فقط عام 2022 مقابل 92.2% للرجال. ولا يزالون يعانون بشدة من البطالة حيث ارتفع معدل البطالة من 9.9% في عام 2012 إلى 17.2% في عام 2022.
لا تزال مشاركة المرأة في سوق العمل منخفضة في المغرب. ويبلغ معدل نشاط النساء المؤهلات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 25 و59 سنة 33.2% فقط في عام 2022 مقابل 92.2% للرجال المؤهلين. وبحسب الوثيقة فإن معدل نشاط النساء من دون شهادة الدبلوم يبلغ 17.1% مقابل 76.8% للرجال. وتبلغ هذه النسبة 44% لحاملي الدبلوم العالي مقابل 67.5% للرجال. وترتفع نسبة النشاط بين النساء المطلقات (41.5%) مقارنة بالمتزوجات (16.5%) أو العازبات (26.9%). وهذا المعدل هو 10.8% للأرامل.
وبحسب العمر، فإن معدل النشاط أعلى بين النساء في الفئة العمرية 44-35 سنة بنسبة 22.9%. هذا المعدل هو 6.5% لمن تتراوح أعمارهم بين 24-15 عامًا، و34-25 عامًا (20.6%)، و45 عامًا وأكثر (16.3%). علاوة على ذلك، من بين العاملين، تعمل 50.6% من النساء كموظفات (53.2% للرجال)، و15.9% يعملن لحسابهن الخاص (39.7% للرجال)، و33.6% بشغلن وظائف غير مدفوعة الأجر (7.2% للرجال). قطاع الخدمات هو القطاع الأول في توظيف النساء (43.1%)، يليه «الزراعة والغابات وصيد الأسماك» (41.5%) ثم «الصناعة بما في ذلك الحرف اليدوية» (14.7%). وبحسب المهنة، فإن 9.2% من النساء العاملات يعملن كمديرات تنفيذيات ومديرات عليا وأعضاء في المهن الحرة (مقابل 3.8% للرجال)، ويعمل 13.2% كموظفات. ويعمل 1.4% فقط كمشغلي مصانع وآلات وعمال تجميع (مقارنة بنسبة 5.9% للرجال). وعلى العكس من ذلك، تمثل العاملات في الزراعة وصيد الأسماك (بما في ذلك العاملات المهرة) 34.6% من النساء العاملات (مقابل 13.3% للرجال).
ومن غير المستغرب أن النساء ما زلن يعانين بشدة من البطالة. وارتفع المعدل بشكل ملحوظ بين عامي 2012 و2022، حيث انتقل من 9.9% إلى 17.2% في عام 2022، أي بزيادة قدرها 7.3% على مدى 10 سنوات. أما بين الرجال، فكانت الزيادة أقل أهمية، إذ انتقل المعدل من 8.7 إلى 10.3%. علماً أن معدل البطالة للفئة العمرية 34-15 سنة يبلغ 32.7% للنساء مقابل 19.8% للرجال. وتبلغ هذه النسبة 3.8% للنساء بدون دبلوم، و21.5% لحاملات الدبلوم المتوسط، و34.8% لحاملات التعليم العالي. وفيما يتعلق بالمدة، فإن 26.5% عاطلون عن العمل لمدة أقل من عام بينما 73.5% عاطلون عن العمل لمدة 12 شهرًا أو أكثر.

الحياة العامة واتخاذ القرار

بلغت نسبة الأعمال التي تديرها النساء 12.8% عام 2019 مقابل 87.2% للرجال. ووفقا للتوزيع حسب قطاع النشاط، فإن المديرات أكثر حضورا في قطاع الخدمات

(17.3%) والتجارة (13.8%)، تليها الصناعة (12.6%) والبناء (2.6%). ومن ناحية أخرى، فهو أقل حضورا بكثير في قطاع البناء (2.6%). اعتمادا على حجم الشركة، فإن المديرات أكثر حضورا في الشركات الصغيرة جدا (13.4%) والشركات الصغيرة والمتوسطة (10.2%) مقارنة بـ 8% فقط في الشركات الكبيرة. علاوة على ذلك، فإن النساء يدرن 18 % من الشركات الفردية (مقابل 82% للرجال) و 11% من الشركات مجهولة الاسم (مقابل 89% للرجال)

وارتفعت نسبة الوزيرات من 12.8% عام 2011 إلى 24% عام 2022، أي الضعف تقريبا. في حين ارتفعت نسبة الوزراء الذكور من 87.2% عام 2011 إلى 76% عام 2022. كما لوحظ ارتفاع كبير في عدد المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان (67 عام 2011 مقابل 96 عام 2021) ومجلس المستشارين. (6 في 2011 مقابل 15 في 2021).

ونشهد أيضا تطورًا في حصة المناصب «المنتخبة» التي تشغلها النساء. وبذلك ارتفعت نسبة النساء المنتخبات في المجالس الجهوية من 2.21% سنة 2009 إلى 38.5% سنة 2021، وعلى مستوى مجالس العمالات والأقاليم ارتفع هذا المعدل من 2.25 سنة 2009 إلى 35.6% سنة 2021. كما ارتفعت نسبة التأنيث في المناصب القضائية والمحاماة من 22.3% و21.2% عام 2012 إلى 25.5% و22.3% عام 2022. كما يكشف التقرير أن نسبة تأنيث المناصب العليا في الإعلام ارتفعت من 10.5 عام 2010 إلى 27.3% في 2022.

الفقر و الهشاشة

انخفض معدل الفقر النقدي للنساء ربات الأسر من 3.9% عام 2014 إلى 1% عام 2019. كما سجل الضعف الاقتصادي للنساء ربات الأسر تراجعا خلال الفترة 2014- 2019. وبذلك ارتفعت نسبة الضعف لدى النساء المعيلات من 10.6% عام 2014 إلى 6.7% عام 2019. وارتفع هذا المعدل من 8.2 إلى 4.8% في الحضر، ومن 17.4 إلى 12.4% في البادية.

علاوة على ذلك، من بين 8،823،000 أسرة في المغرب، 17% ترأسها نساء في عام 2022 مقارنة بـ 16.9% في عام 2021؛ ويرتفع عدد هذه الأسر في الحضر (19.4%) مقارنة بـ (11.4%) في البادية. غالبية الحالات هي من النساء الأرامل (54.6%)، تليها النساء المتزوجات (23.7%).

العنف في ضد النساء

نعلم أن 56.5% من النساء وقعن ضحايا لأعمال عنف في عام 2019. وبلغت نسبة انتشار العنف الأسري (الأسري و/أو الزوجي) 52.1%، يليه العنف في مكان التعليم والتدريب (18.9%)، والعنف في مكان التعليم والتدريب (18.9%). في مكان العمل (15.4%)، والعنف في الأماكن العامة (12.6%). وتفصيلا، تجدر الإشارة إلى أن الاعتداءات على الحرية الفردية تمثل 34.6%، والعنف النفسي العاطفي 37.4%، والعنف النفسي 49.1%، والعنف الجسدي 13.3%، والعنف الجنسي 14%، والعنف الاقتصادي 15.1%، والذي يرتبط بتطبيق القوانين. 37.8%.

استعمال الوقت

يعرض الجدول اسفله بنية استعمال الوقت ليوم نموذجي حسب النشاط والجنس ومكان السكن بناء على دراسة احصائيات أجزت سنة 2012 . من الأرجح أن تكون الوضعية العامة كما الفوارق قد ساءت بكثير لأن الحالة الاقتصادية لم تتحسن. إن ما يثير الانتباه هي الفوارق المسجلة في نسب الوقت المخصصة للعمل المهني والعمل المنزلي حسب الجنس. تبين الأرقام أن العمل المهني خاصية الرجال بينما العمل المنزلي ورعاية افراد الاسرة خاصية النساء، سواء تعلق الأمر بالحواضر أم القرى. من هنا ضرورة العمل لأجل تحرير المرأة والفتيات من أعباء العمل المنزلي حتى يتمكن من المشاركة الفعالة في الحياة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

بنية استعمال الوقت ليوم نموذجي حسب النشاط والجنس ب (%) (سنة 2012) ومكان السكن

نوع النشاط	حضري		قروي	
	رجال	نساء	رجال	نساء
الوقت الفيزيولوجي (نوم، وجبات، الخ)	42.8	46.5	42.7	44.4
العمل المهني	26.7	4.8	23.9	7.0
الدراسة والتكوين	2.7	2.5	1.7	0.4
العمل المنزلي والعناية بأفراد الأسرة	2.7	19.3	3.5	23.1
الوقت الحر	21.4	18.3	28.3	25.1
	100	100	100	100

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. المرأة المغربية في أرقام. نشرة بمناسبة اليوم الوطني للمراة. نسخة 2023

بمناسبة 8 مارس:

الرأسمالية الجشعة وتيارات النيو ليبرالية المتوحشة تعمق العنف ضد النساء

يعتبر يوم 8 مارس هو اليوم العالمي لمناهضة العنف الطبقي والجنسي ضد النساء العاملات منذ بدايته في شكل تظاهرات للنساء العاملات بنيويورك بالو.م.أ سنة 1857 للمطالبة بتحسين ظروف العمل والمساواة في الأجر ، والتي تمت مواجهتها بالحديد والنار ،ذهب ضحيتها العشرات من النساء ،ولم تكن تلك النضالات العمالية النسائية الأولى ولا الأخيرة فنضالات النساء العاملات والكادحات عديدة منذ ق19 ومستمرة في ق20 و21 استمرار الاستغلال والاستعمار والديكتاتوريات.

إد

للتاريخ الاشتراكيون والماركسيون الشيوعيون/آت هم من أخذ على كاهله مهمة رفع راية مناهضة اضطهاد المرأة واستغلالها طبقيا وجنسيا منذ فلورا ترستان وماركس وإنجلز وبابل وألكسندرا كولونتاي ...إلى شيوعيي/آت اليوم ثم جعله يوما عالميا للمرأة مع بداية القرن 20 قبل أن يستفيق عالم الغرب الرأسمالي وتتبناه «الأمم المتحدة» رسميا كيوم عالمي سنة 1977 بعد ضغط كبير وطويل.

مع بداية الثورة الاشتراكية وضع الشيوعيون/آت وفي مقدمتهم لينين وكلارا زتكين مهمة دمج نضالات النساء عامة والعاملات خاصة بالصراع من أجل الاشتراكية إذ لا سبيل للتحرر الفعلي للنساء بدون هذا الطريق.

الشيوعيون/آت هم من نظم النساء على أسس رؤية طبقية ونسقية ضد النظام الرأسمالي برمته كنظام منتج لكافة أنواع الاستغلال والاضطهاد (الاستغلال الطبقي – استعمار الشعوب – التمييز العنصري وعلى أساس الثقافة والجنس ...)

لا يزال الشيوعيون/آت رغم تفكيك منظومة الاشتراكيات المطبقة يلعبون دورا كبيرا في مناهضة الاستغلال والاضطهاد والعنف الطبقي والجنسي ومناهضة الحروب وتخريب البيئة وانتشار الفقر والمجاعة والدفاع عن المهمشين والمقصيين والمستضعفين في المجتمع، ويرفعون راية الدفاع عن حقوق النساء وتحررهن الفعلي وفي طليعتهن العاملات والكادحات، ويقدمون مشروعا مجتمعيا واعيا بديلا يصنع في معمعان الصراع الطبقي ويستفيد من دروسه ليقضي على الاستغلال والاضطهاد بكافة أنواعه.

لقد عرفت الحركة النسائية الشيوعية والتقدمية عموما رجات فكرية وسياسية وتشكيك في البديل الاشتراكي من الداخل والخارج خلال العقود الثلاث الأخيرة، لكن منذ 2008 خصوصا، بدأ الفكر الشيوعي ينفض الغبار ويعيد الاعتبار للنظرية الماركسية اللينينية ولدور الحركة الاشتراكية والشيوعية في رسم البديل بعد تبخر الرهان على مجتمعات الرفاه المبشر بها، وتعميم البؤس والحروب والتوحش على حساب الطبقة العاملة وعلى حساب جميع الشعوب ونساؤهن باستثناء الطغمة الحاكمة

للرأسمال المالي والأنظمة التابعة لها المستفيدة من الوضع.

عادت المرجعية الاشتراكية جذابة للتيارات الاجتماعية الضد رأسمالية المنفلتة من تأثير شبكة النيو ليبرالية وهوامشها ،لكنها لا تزال تبحث عن الطريق في ظل تعقد الأوضاع والقوى الفاعلة المجتمع الدولي والمحلي.

لقد حاولت الحركات النسائية الليبرالية ومدعميها استغلال الوضع السياسي العام على الصعيد الدولي منذ انهيار كتلة الدول الاشتراكية المطبقة لقيادة نساء العالم واستخدامهن كمصطبة لوصول بعض النخب النسائية اليمينية إلى السلط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق التمكين ولتمييع الحركة النسائية وتفتيتها بالاستخدام السياسي السيء ل«نظرية النوع الاجتماعي» théorie du genre وتحت تخدير «نظريات ما بعد الحداثة»–théories postmoder niste و«ما بعد البنيوية» post structurelle، لكن بؤس أهدافها المندمجة في شبكة النيو ليبرالية ويقظة التيارات التقدمية الماركسية في الحركة النسائية جعلها تنفضح وتنكمش مع الفشلات المتعددة ،وجعل التيارات التقدمية في الحركة النسائية تنتعش من جديد ، خصوصا مع الحركات النضالية الجماهيرية للنساء في بعض الدول بجنوب أوروبا أميركا اللاتينية وغيرها و التي أصبحت ترى أن لا سبيل لتحرر النساء إلا بالانخراط والتنظم في مواجهة الرأسمالية والإمبريالية والصهيونية ومخططاتها ضد الإنسانية والبيئة.

لكن الحركة التقدمية للنساء نفسها ورغم إعلان بعضها أن أصل الشرور التي تستهدف النساء وتضعهن موقع الدونية وتعرضهن للاستغلال والاضطهاد هو النظام الرأسمالي ، وأن الوحدة الصورية لجنس النساء خارج الطبقات مجرد تخدير ،فإن من نقط ضعفها الجوهرية أن العديد منها أصبحت ترى الحل «الثوري» في الاكتفاء في التنظم في الحركات الاجتماعية (المجتمع المدني) والإعلامية(وسائط التواصل الاجتماعي) والتقوقع على العمل النسائي الصرف أو تفتيت الحركة عبر فصائل تنظيمات النوع الاجتماعي وتصارعها خصوصا في الغرب الرأسمالي وفي الابتعاد عن التنظم السياسي في الحزب الطبقي والاجتماعي وفي النقابة كذلك والربط العضوي بين النضال النسائي والصراع الطبقي (صراع العمال/آت والكادحين/آت)، وتخضع لتأثير مدارس «ما بعد الحداثة» ومدارس «النقدية للماركسية اللينينية» وتيارات النسوية/النوع الاجتماعي التفكيكية المتعددة المشارب ،ويقبل أو يشجع هذه الاتجاهات الشعبوية في اليمين واليسار سلط الرأسمال المالي لتعيش على هوامشه عبر التمويل و فتح بعض نوافذ التمكين الشكلية (الكوطا للمختلفين جنسيا...)للتمكين لبعض رموزها ،وليصبغ عن نفسه الطابع الديمقراطي المزيف ويعيد إنتاج نخبه المتكلسة ويقدم نفسه كذلك كمدافع عن حقوق النساء وعن الحريات.

في عالم اليوم تعاني النساء من العنف الإمبريالي والصهيوني (يكفي عد عدد النساء اللواتي يتم إبادتهن من طرف الكيان الصهيوني وحلفائه الامبرياليين وعدد النساء ضحايا الحروب المحلية المتعددة) ونحن نعرف ماذا يعني قتل النساء فهو بمثابة قتل أسر بكاملها.

كما تعاني النساء من الفقر والمجاعة والعطش وتخلف و الهشاشة ومرارة لقمة العيش وظروف العمل اللاإنسانية والحرمان من الحق في التنظم و الاحتجاج وجعل الجنس والنساء موضوع استغلال متعدد الأوجه لإثراء البورجوازيات المتعفنة ومن ذلك للمثال :

– سلطة الفساد الاقتصادي والسياسي وعنفه ضد النساء ، مواخير السياحة المعلنة والسوداء ومافيات وبيع وشراء وكراء للأجساد وتسخيرها للمتعة (الدعارة بكافة أشكالها وأنواعها بما فيها دعارة الأطفال والبيدوفيليا)

– عنف القوانين القائمة كمدونة

القوانين التمييزية في العمل وفي الحياة الأسرية في الكثير من دول الجنوب التبعية، ويزيد من تكريس هذا الوضع استمرار سيطرة الديكتاتوريات و«فكر الهويات» الشعبوية المدعم أو النابع من الفراغات في البدائل التقدمية والذي يقوم جزء كبير منه على تكريس هذا التمييز باسم المرجعية الدينية أو التقاليد المرعية ،ويقوم الجزء الآخر بعزل الصراع من أجل حقوق المرأة ومساواتها وحريتها في زوايا ضيقة بعيدا عن الصراع ضد قوانين السوق التسليعية لكل عناصر الحياة وعن الصراع من أجل بديل مجتمعي تقدمي.

أما على الصعيد الوطني فتتعدد مظاهر العنف الطبقي والجنسي في بلادنا بشكل مرعب ومخيف نتيجة الأزمة البنيوية للنظام التبعي للسلط الاقتصادية النيو ليبرالية المتوحشة في العالم وللرأسمال المالي ومؤسساته الدولية وخاصة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي واستمرار الطبقات السائدة في تكريس الاستبداد والفساد الاقتصادي والسياسي والغلاء والحكم على العمال والكادحين بالفقر الأسرة التي لا تقر بالمواطنة الكاملة المتساوية بين الجنسين في الحقوق المدنية – والقوانين الأخرى تسير في خطاها ...واعتماد المقاربة القانونية العقابية الضيقة في «محاربة العنف والتحرش» وهي ليست مقاربات زجرية حقيقية فغالب ما يتم الزج بالفقراء المتهمين بممارسة العنف أو التحرش المباشر في السجون ويتمكن الأغنياء ورجال المال والأعمال والسلط من الإفلات من العقاب في ممارسات العنف الطبقي والجنسي الفظيع ضد النساء بكل يسر.

إضافة إلى محدودية المقاربة التحسيسية، ومقاربة البوح، والمقاربة الاختزالية السطحية التي تقوم بها بعض الجمعيات.

– عنف ظروف نقل العاملات الزراعيات بالخصوص (مشاهد مروعة كل سنة حيث أجساد الفلاحات الكادحات من جميع الأعمار وأطرافهن مشتتة في الطرقات ذهابا أو إيابا لأماكن الاستغلال المتوحش والتنصل من احترام حتى مقتضيات مدونة الشغل على علاتها الكثيرة.

– عنف الطرد من العمل حيث تعرض النساء للكثير من ممارسات الطرد من العمل (عاملات سيكوميك بمكناس نموذجا ...) وتصبحن ضحايا بين مطرقة الباطرونا والرأسمال المتوحش وسندان بعض عناصر البيروقراطية النقابية المتواطئة والمحتقرة للتنظم والنضال النقابي للنساء.

– عنف الفقر والجوع والعطش : إذا كان الفقر متفشيا ولقمة العيش الكريم صعبة وحتى مستحيلة بالنسبة للعدد الكبير من الأسر كشفت عنه إحصائيات كوفيد والذي أصبحت تعيشه النساء ليس فقط في هوامش المدن وفي القرى بل في قلب المدن الكبرى وازداد مع موجة الغلاء الصاروخي للسنوات الاخيرة، فإن معاناة ونضالات النساء ضد العطش ومن أجل موارد الماء وضد خوصصتها تعتبر من القضايا البارزة في الماضي القريب والحاضر وتتصدرها اليوم نضالات جماهير فيجيج وفي مقدمتهم النساء من أجل الحفاظ على التوزيع التراثي التاريخي لتوزيع الماء بالواحة وتطوير تنظيمه التعاوني على أسس عادلة وضد خوصصته.

– عنف فقدان السكن أو غلائه وعنف البطالة وعدم التمكن من الحق العلاج الجيد والفوري والمجاني، وعنف عدم القدرة للولوج للتعليم الجيد، وعنف الثقافة السائدة والاعلام، وعنف التدهور المريع للخدمات الاجتماعية وللبنيات التحتية وغياب فضاءات تسمح بالتعبير عن هذه المعاناة في ظل الحصار المضروب على حرية التنظيم والتعبير واغلاق الفضاء العمومي في وجه القوى التقدمية والجمعيات النسائية والحقوقية المستقلة عن أجندات السلطة وتسييج النقاش العمومي في إطار «الاختلاف» بترديد الرأي الوحيد السائد بصيغ مختلفة.

في عالم اليوم تعاني النساء من العنف الإمبريالي والصهيوني (يكفي عد عدد النساء اللواتي يتم إبادتهن من طرف الكيان الصهيوني وحلفائه الامبرياليين وعدد النساء ضحايا الحروب المحلية المتعددة) ونحن نعرف ماذا يعني قتل النساء فهو بمثابة قتل أسر بكاملها. كما تعاني النساء من الفقر والمجاعة والعطش وتخلف القوانين التمييزية في العمل وفي الحياة الأسرية

• كيف نواجه العنف الممارس ضد المستضعفين والنساء:

من المداخل الأساسية لمواجهة العنف ضد النساء هو :

أولا : عدم الاكتفاء بدراسة مظاهر العنف المختلفة كحالات منعزلة بل تحليل أسبابها الجوهرية المرتبطة بطبيعة النظام السائد دوليا (النيو ليبرالية المتوحشة وانعكاساتها على البشر والكوكب) ومحليا كنظام رأسمالي تبعي مستبد يقوم على التمييز الطبقي والجنسي.

ثانيا : اعتبار العنف الاقتصادي والاجتماعي وحتى المدني والسياسي ليست ظاهرة عابرة يمكن القضاء عليها جذريا أو على بعضها بالمقاربة الترافعية أو التحسيسية أو رفع المذكرات وتقديم النصيحة للنظام ودراسة الحالات فقط أو «الإصلاح القانوني» المبشر به للمزيد من تكييف قوانين الأسرة مع حاجيات السوق الرأسمالية في مجتمع تبعي (المقاربة الحداثية السياحية «للإصلاح» القانوني)، وإنما بمفصلة النضال النسائي مع الصراع الطبقي والمجتمعي من أجل مشروع اجتماعي بديل ينهي الاستغلال والاضطهاد والتمييز بكل أنواعه وأشكاله على جميع المستويات القانونية والثقافية والمادية...

ثالثا : الابتعاد عن عزل النضال النسائي عن قضايا ونضالات المجتمع وحراكاته الاجتماعية فالمرأة المغربية كانت ولا تزال تتواجد في كل النضالات الاجتماعية كحراك بوعرفة وحركة 20 فبراير وحراك الريف وجرادة وفيجيج والحراك التعليمي ونضالات أوطم والجمعية المغربية لحملة الشهادات المعطلين و«الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع» وغيرها ،وذلك رغم كون العديد من التنظيمات النسائية والحقوقية النخبوية بقيت بعيدة عن المشاركة المعلنة فيها أو حتى عن شد أزرها.

رابعا : إنتاج تصور للنضال النسائي مدخله البعد الجماهيري بالانخراط في كل النضالات الطبقية والاجتماعية و السياسية للمجتمع وتوحيد الجبهة الطبقية للنضال بلا هوادة ضد الاستغلال والاضطهاد وضد امتهان كرامة النساء أو التمييز ضدهن .

2024-02-29

نهاية المشروع الصهيوني وتنامي المشروع الوطني الفلسطيني (الجزء الخامس)

لم تكن اتفاقات أوسلو التي صيغت وبشكل سري بعيدًا عن الإعلام، وكانت مفاجأة للكثير من الأطراف سوى وثيقة تنهي نضال الشعب الفلسطيني، وتدمر بنية هذا الشعب، وبطريقة مبرمجة عبر عزل الشعب الفلسطيني والضغط على الجماهير الفلسطينية التي وصلت حد الكفر بكل شيء، وتتفاقم ازمتها يوما بعد يوم، وتعاني اضطهادًا مركبًا وطنيًا وطبقيًا، بحكم وجود الاحتلال، وما يمارسه من اضطهاد وقمع واعتقالات وقتل ومصادرة للأراضي، فلا تكاد مدينة أو قرية تخلو من مغتصبة ترزح فوق أراضيها المصادرة، ولا يكاد شارع يخلو من حاجز امني ولا بيت يخلو من شهيد او جريح او اسير وبحكم وجود شريحة برجوازية رثة تعمل على تشويه بنية المجتمع الفلسطيني الذي اغرقته بمؤسسات الانجيوز ووكالات التنمية للحفاظ على بنيتها الريعية وما رافق هذا التشوه من فساد وافساد واغراق السوق بالبضائع الصهيونية والعالمية عبر الكمبرادور الاقتصادي الذي فرض وجوده وقوته عبر سلطة اوسلو التي رعت مصالحه وحمت امتيازاته عبر شبكة من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وادرعها الامنية ودمرت امكانية نهوض برجوازية وطنية قوية قادرة على المنافسة وسياسيا وقفت امام اي قوة وطنية تتعارض مع سياسات هذه السلطة وامتيازاتها الاقتصادية والسياسية فوجدت نفسها امام الجماهير الفلسطينية لتعارض مصالحها معها وانحازت الى جانب حليفها الاقتصادي والسياسي المحتل الصهيوني ضد الجماهير الفلسطينية والقوى والفصائل الوطنية ولنكف عن التحليل العاطفي لحالات القمع للتحركات الجماهيرية عبر المطالبة بالحوار الوطني والطلب من افراد الاجهزة الامنية العودة الى وعيهم الوطني لانهم ينفذون اوامر من اختار الابتعاد عن صف الجماهير لتعارض مصالحه معها وان هذه الشريحة لم تعد وكيلا اقتصاديا للاحتلال فقط بل وكيلا سياسيا وامنيا له فقد تحولت إلى أداة أمنية للاحتلال واعتادت الأجهزة الأمنية لسلطة اوسلو مؤخرا الرد العنيف على اي تحرك شعبي ضد سياساتها التي تدفع باتجاه المزيد من التبعية والالحاق بالمغتصب الصهيوني والتحول التدريجي من ملحق امني للاحتلال الى وكيل امني له يقتل/كما حدث في نابلس ويعتقل/،كما حدث مع الشبان الاربع في اريحا/ويقمع التجمعات والحركات الاحتجاجية لمتظاهرون ضد الاحتلال الصهيوني على الحواجز وشوارع المدن الفلسطينية كما حدث في رام الله قبل اسابيع حيث تم الاعتداء وبطريقة وحشية على المحتشدين ضد زيارة عباس لعزاء بيريز والاعتداء على احد المحامين في الخليل مؤخرا مما يطرح سؤالا مشروعا هل قررت سلطة رام الله الانتقال وبشكل رسمي وعلني الى الخندق المعادي للشعب الفلسطيني؟!.

ان جميع المؤشرات تدل على ان قرار قمع اي معارضة للسلطة وسياساتها اتخذ ومن مستويات عليا وبتنسيق ودفع امريكي/،صهيوني لقطع الشعرة الاخيرة في علاقة هذه السلطة بقوى المقاومة حليفة ورفيقة الامس وان ابو مازن وسلطته ستعامل اي تحرك بعنف ووحشية تعتقل وتعتدي بالضرب وتفصل من الوظيفة وتقتل إذا اقتضى الأمر كما حدث في نابلس كل من لا يتساوق مع سياستها بل طالت هذه العقوبات شخصيات واطر من حركة فتح العمود الفقري لهذه السلطة حيث تم ضرب واعتقال اعضاء من حركة الشبيبة الطلابية في بير زيت وتم فصل المقدم ابو عرب لنفس السبب وعلى المستوى السياسي تعلن ان لا تراجع عن التعاون الوثيق مع المغتصب الصهيوني وتسير مهرولة باتجاه المزيد من التنازلات والتفريط بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني مما يؤشر الى ان سلطة اوسلو انتقلت فعليا الى الخندق المعادي.

ان وقف هذا التغول السياسي والامني على مؤسسات العمل الوطني بكل مسمياتها/،منظمة تحرير/فصائل،/مجلس مركزي ووطني وتحويلها الى مجرد ديكور مكمل يتطلب على المستوى السياسي محاصرة هذه السلطة وتوسيع دائرة المناهضة لسياساتها والعودة الى تغيير الادوات النضالية ضدها وضد حليفها ومستخدمها واعادة القضية الفلسطينية الى عمقها القومي العربي لضمان استمرارية النهج النضالي وعلى المستوى الشعبي توسيع دائرة الرفض والاحتجاج لسياسة السلطة اتجاه الجماهير الفلسطينية

إن الآثار الكارثية التي خلفتها اتفاقات أوسلو على الشعب الفلسطيني والمنطقه العربية فتحت شهية الكيان الصهيوني وشركاءه في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى توسيع قاعدة الخنوع والاستسلام لتشمل الدول العربية والسعودية بشكل خاص لما تتمتع به من موقع اقتصادي وسياسي وديني هام في المنطقة العربية بعد أن كانت قد فرغت من عقد معاهدات سلام بين الكيان والأردن ومصر وقامت بطرح مبادرة الشرق الأوسط الجديد وهي مبادرة قديمة جديدة اعدتها الخارجية الأمريكية في عهد كوندليزا رايس

يتبع

بيان صادر عن لجان المرأة الشعبية الفلسطينية – فرع لبنان

عينت الأمم المتحدة الثامن من آذار يومًا للاحتفال بيوم المرأة، اليوم الذي تم إعلانه عام ١٩٧٥، وبعد صدور القرار بعامين، تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أعلنت بأن الثامن من آذار يومًا لحقوق المرأة والسلام الدولي، ومنذ ذلك الوقت، يتم الاحتفال سنويًا بالثامن من آذار، ويمثل هذا الاحتفال دلالة على الاحترام العام، والتقدير للمرأة، وإنجازاتها الاقتصادية والاجتماعية والنضالية،

وفي هذه المناسبة، صدر بيان عن لجان المرأة الشعبية الفلسطينية في لبنان، جاء فيه:

يا جماهير شعبنا المناضل، يأتي هذا اليوم، في ظل هجمة شرسة تنفذها الولايات المتحدة الأميريكية والغرب، بدعم الكيان الصهيوني لجرائمه ضد شعبنا في قطاع غزة، والضفة الغربية، التي بلغت أكثر من ألفي مجزرة، راح ضحيتها أكثر من مئة وثلاثين ألف شخص بين شهيد وجريح، هذا عدا عن المفقودين، إضافة إلى تدمير كل المراكز الحيوية التي طالت المدارس والمشافي والمساجد والكنائس والمنازل، وبالرغم من كل هذه المجازر البشعة، والإبادة الجماعية التي يمارسها العدو بحق شعبنا، وشعبنا يتصدى بعزيمة وإرادة لاتنكسر ولا تلين، لأنه على يقين بأن لابد لليل أن ينجلي، ولابد للقيد أن ينكسر.

إن هذا العدو المتغطرس يمارس العنف منذ خمسة أشهر على شعبنا الفلسطيني، وبرغم كل الألم والمعاناة التي تعيشها المرأة الفلسطينية جراء الاحتلال، وظروف الحصار الظالم إلا أنها جسدت بنضالها ودمائها الطاهرة أروع ملاحم الصمود والتحدي والفداء وقدمت روحها قربانًا للحرية والعودة والاستقلال، وأنجبت أبطالًا وقوافل من الشجعان، دفعتهم إلى ساحات المجد والخلود ليرتقو أقمارًا الى العلياء، ونحن اليوم أمام تحديات كبيرة تواجهها القضية الفلسطينية، من محاولى لإنهائها، وإنهاء حق العودة، لذا، لقد بات المطلوب،

1- فلسطينيًا، توحيد الصف الفلسطيني، ورسم استراتيجية لمتابعة المقاومة.

2- وقف دائم لإطلاق النار في قطاع غزة.

3-انسحاب العدو من قطاع غزة، ورفض أي محاولات لفصل قطاع غزة عن الضفة بما فيها القدس.

4-دعم وإسناد الصمود البطولي لشعبنا ومقاومته في فلسطين، والإسناد الكامل للأسرى والأسيرات، وتأكيد حماية وكالة الغوث ودورها الحيوي في رعاية اللاجئين الفلسطينيين حتى تحقيق العودة وتنفيذ قرار ١٩٤

إن شعبنا سينتصر حتمًا على الصهاينة الجبناء، رغم الآلام والجوع و الدماء والعار سيبقى يلاحق كل المتآمرين والمتخاذلين والمشاركين في حرب الإبادة الجماعية على شعبنا، وندعو أحرار العالم إلى التصدي وفضح سياسة الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير في ما يجري في قطاع غزة.

■ التحية لكل النساء في اليوم العالمي للمرأة

تحية الفخر للمرأة الفلسطينية في مواقع صمودها

المجد للشهداء والحرية للأسرى والنصر حتما حليف شعبنا

لجان المرأة الشعبية الفلسطينية /
فرع لبنان 4/ 3 / 2024

إن هذا العدو المتغطرس يمارس العنف منذ خمسة أشهر على شعبنا الفلسطيني، وبرغم كل الألم والمعاناة التي تعيشها المرأة الفلسطينية جراء الاحتلال، وظروف الحصار الظالم ....

الجبهة الشعبية:
تصريحات نائبة الرئيس الأمريكي تعكس نفاق الإدارة الأمريكية ومحاولة لتخدير الرأي العام الأمريكي

أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن تصريحات نائبة الرئيس الأمريكي «كاملا هاريس» أمس حول غزة وتباكيها على الوضع الإنساني الكارثي فيها، يعكس نفاق الإدارة الأمريكية، ومحاولاتها تخدير الرأي العام الأمريكي بخصوص حرب الإبادة الصهيونية الجارية المستمرة في غزة، والتورط الأمريكي المباشر فيها.

وشددت الجبهة أن العالم بأسره يعرف تماماً أن الإدارة الأمريكية سبب رئيسي من أسباب الكارثة الإنسانية غير المسبوقة وحرب التجويع بحق شعبنا في القطاع، فهي من تشارك الكيان الصهيوني في العدوان، وتدعمه بمختلف أنواع الأسلحة التي تقصف بها القطاع، وتجند كل إمكانياتها في الدفاع عن الكيان الصهيوني، ومنعت ثلاث مرات مجلس الأمن من اتخاذ قرار بوقف إطلاق النار، وهي الوحيدة القادرة على إجبار الاحتلال بوقف العدوان، إلا أنها تصر على أن تشارك في قصف وذبح وتجويع وحصار أهل غزة.

وأضافت الجبهة أن الإدارة الأمريكية تستخدم سياسة البكائيات والتضليل والأكاذيب لمحاولة التأثير على الناخب الأمريكي في ظل الضغط المتواصل على الإدارة الأمريكية من قبل الفعاليات والاحتجاجات والتظاهرات الحاشدة غير المسبوقة التي عَمت ميادين المدن الأمريكية وحاصرت البيت الأبيض ومنازل المسؤولين الأمريكيين تنديداً بمشاركة الإدارة الأمريكية في حربها على القطاع، ومحاولات من الإدارة الأمريكية لتحسين الوضع الانتخابي لمجرم الحرب بايدن بعد تراجعه بشكل كبير حسب استطلاعات الرأي الأمريكي بسبب الموقف من غزة.

وختمت الجبهة بيانها داعية لاستمرار التظاهرات والاحتجاجات الحاشدة في جميع أرجاء أمريكا لفضح الوجه القبيح للإدارة الأمريكية ومعاقبتها على مشاركتها في حرب الإبادة على القطاع، وللضغط عليها من أجل إنهاء الكارثة الإنسانية بالقطاع ووقف العدوان.

■ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
4-3-202

فلسطينيات خالدات في الذاكرة

عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني «وفا» بتصرف

(الجزء الأول)

تزخر الذاكرة الفلسطينية بالنساء اللاتي تسلحن بالإرادة وتركن خلفهن بصمات واضحة ونجحن في تخطي العديد من الحواجز ليخلدن حضورا ودورا رياديا واضحا عبر صفحات تاريخ شعبنا الفلسطيني ومن هؤلاء نذكر ليس للحصر:

أسماء طوبي:

رائدة اعلامية ولدت في مدينة الناصرة سنة 1905كانت عضوا نشطا في «اتحاد المرأة» في مدينة عكا بين عامي 1948–1929، كما كانت عضوا بارزا في «جمعية الشابات المسيحيات» ورئاسة «جمعية الشابات الأرثوذكسيات».

أذاعت العديد من أحاديثها الإذاعية من المحطات التالية: «الإذاعة الفلسطينية»، و«هنا القدس»، ومحطة «الشرق الأدنى» للإذاعة العربية في يافا بعد 1948، كما أذيعت أحاديثها الشهيرة عبر أثير إذاعة بيروت.

كانت تحرر الصفحة النسائية في جريدة «فلسطين» قبل عام 48، وبعدها حررت الصفحة نفسها في جريدة كل شيء، ومجلة الأحد في بيروت، كانت رئيسة الاتحاد النسائي العربي في عكا أواخر عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، منحت الوسام اللبناني الرفيع «قسطنطين الأكبر» سنة 1973، لها عدد من المسرحيات والكتب الأدبية الأخرى والأعمال المترجمة، توفيت أسماء طوبي في الناصرة عام 1983. منح اسمها وسام القدس للثقافة والفنون في سنة 1990.

حلوة جقمان :

ولدت في بيت لحم عام 1913، ساهمت في تأسيس الاتحاد النسائي العربي العام في بيت لحم، أواخر العام 1947، وانتخبت نائبة لأول رئيسة للاتحاد، السيدة بيروت معلوف، ثم انتخبت رئيسة للاتحاد، وبقيت تشغل هذا الموقع حتى العام 1992.

قامت حلوة جقمان بدور وطني تحريضي، خاصة بعد نكسة عام 1967، فشكلت مع زميلات لها، جمعية سرية، تعمل على تنظيم المظاهرات، والإضرابات، وتحث الناس على مقاومة التهجير؛ ما عرّضها للاعتقال من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية مرتين.

ساهمت حلوة جقمان من خلال تأسيس جمعية الإسكان الخيرية العام 1960، في بناء 42 وحدة سكنية في بيت لحم، و24 في بيت ساحور، بالإضافة إلى وحدات أخرى قيد البناء.

شاركت حلوة جقمان في مؤتمرات عربية وعالمية، منها مؤتمر الاتحاد النسائي العربي في بيروت، ثم مؤتمر الإسكان في روما، ومؤتمر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في القدس العام 1965، توفيت في بيت لحم في 20/7/2004.

دلال المغربي:

الشهيدة دلال المغربي واحدة من أشهر المناضلات الفلسطينيات، ولدت عام 1958 في احد مخيمات الفلسطينيين في بيروت، وهي ابنة لعائلة من مدينة يافا لجأت الى لبنان عقب نكبة عام 1948.

قررت الانضمام الى صفوف الثورة الفلسطينية والعمل في صفوف الفدائيين في حركة فتح وهي على مقاعد الدراسة، حيث تلقت العديد من الدورات العسكرية ودروس في حرب العصابات، تدربت خلالها على أنواع مختلفة من الأسلحة، تم اختيارها رئيسة للمجموعة التي ستنفذ عملية فدائية في الداخل المحتل مكونة من عشرة فدائيين، وقد عرفت العملية بعملية «كمال عدوان»، والفرقة باسم «دير ياسين».

وفي صباح 11/3/1978 نزلت دلال مع فرقتها من قارب كان يمر أمام الساحل الفلسطيني واستقلت المجموعة قاربين، ونجحت عملية الإنزال والوصول، دون أن يتمكن الإسرائيليون من اكتشافها لغياب تقييمهم الصحيح لجرأة الفلسطينيين.

حيث نجحت دلال وفرقتها في الوصول نحو تل أبيب وقامت بالاستيلاء على الحافلة بجميع ركابها الجنود، في الوقت الذي تواصل الاشتباك مع عناصر إسرائيلية أخرى خارج الحافلة، وقد أدت هذه العملية الى إيقاع المئات من القتلى والجرحى في الجانب الإسرائيلي، وعلى ضوء الخسائر العالية قامت حكومة إسرائيل بتكليف فرقة خاصة من الجيش يقودها أيهود باراك بإيقاف الحافلة وقتل واعتقال ركابها، حيث استخدمت الطائرات والدبابات لحصار الفدائيين، الأمر الذي دفع دلال المغربي الى القيام بتفجير الحافلة وركابها مما أسفر عن قتل الجنود الإسرائيليين، وما إن فرغت الذخيرة أمر بارك بحصد جميع الفدائيين بالرشاشات فاستشهدوا جميعا.

ربيحة ذياب:

ولدت ربيحة ذياب في العام 1955م، في قرية دورا القرع، شمال مدينة رام الله. انخرطت منذ صغرها بالعمل التنظيمي (الحزبي) وكذلك العمل السياسي والجماهيري والاجتماعي؛ واعتقلت لأول مرة عام 1968 وأفرج عنها بسبب صغر سنها، مقابل دفع غرامة مالية، واعتقلت وفي عام 1976 لمدة عام ونصف، واعتقلت في عام 1981 لمدة خمس سنوات أمضت منها في السجن أربع سنوات، واعتقلت خلال الانتفاضة الأولى أربع مرات خضعت خلالها للتحقيق، وفرضت عليها الإقامة الجبرية مرتين في كل مرة مدة 6 شهور، منعت من السفر إلى خارج فلسطين لمدة 19 عامًا؛ لذلك كله تعثرت مسيرتها التعليمية حيث التحقت بالجامعة في بيروت عام 1974 وتخرجت من جامعة بير زيت عام 1999، حيث حصلت على البكالوريوس في علم الاجتماع، أي بعد 25 عاما من الدراسة، فكانت فدائية عنيدة في مسيرة الثورة الفلسطينية، فارسة مبدعة في مسيرة بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية.

شغلت ربيحة ذياب خلال حياتها العديد من المناصب ومنها: وزير شؤون المرأة من 2009 حتى عام 2013م، عضو مجلس تشريعي من 2006 حتى وفاتها، وكيل مساعد وزارة الشباب والرياضة 2005.

توفيت بتاريخ 22 نيسان عن عمر يناهز 62 عاما، ونعاها الرئيس محمود عباس حيث وصفها بالمناضلة الوطنية الكبيرة، وأثنى على اسهاماتها في مختلف مراحل النضال الوطني، مؤكدا أنها أفنت حياتها في خدمة شعبنا وقضيته العادلة.

سميرة محمد زكي أبو غزالة:

ولدت سميرة أبو غزالة عام 1928 في مدينة نابلس، وأنهت دراستها الابتدائية في الرملة، والثانوية في القدس 1947، ثم اختيرت ضمن أول بعثة دراسية للجامعة الأمريكية في بيروت لدراسة التربية وعلم النفس 1952، وحصلت على الليسانس في الأدب العربي من جامعة القاهرة 1956، والماجستير 1962.

درّست في كلية دار المعلمات في رام الله 57/ 1958، واشتغلت عشرين سنة في «المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب» بالقاهرة؛ وصارت أستاذة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، لتدريس اللغة العربية للأجانب.

تعد سميرة أبو غزالة من مؤسسات رابطة المرأة الفلسطينية بالقاهرة 1963، وأول سيدة بالمجلس الوطني الفلسطيني 1965، وعضوة بالمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية 1985.

وقد تطوعت في الهلال الأحمر المصري في الرملة 1948، واختيرت أمينة سر الهلال الأحمر الأردني بالقدس 1950، وشاركت في ما لا يقل عن 50 مؤتمرًا اجتماعيًا وسياسيًا وأدبيًا، فلسطينيًا، وعربيًا، وعالميًا.

قدمت العديد من أحاديثها الأسبوعية من إذاعة رام الله، وكان لها عمود أسبوعي في جريدة «الدفاع» بالقدس، وقدمت عددًا من البرامج من «صوت العرب» بالقاهرة. ومن أبرز دواوينها الشعرية: «نداء الأرض» 1989، وكتاب «مذكرات فتاة عربية»، و «دراسات في الشعر القومي».

توفيت سميرة أبو غزالة في القاهرة في 12 كانون الثاني 2017، ونعاها الرئيس محمود عباس، وأثنى على إسهاماتها في مختلف مراحل النضال الوطني، مؤكدا أنها أفنت حياتها في خدمة شعبنا وقضيته العادلة.

المرأة في تحديات العمل النقابي

المرأة العاملة يتسم بالهشاشة و الاضطهاد المزدوج و التمييز و تكريس الدونية بسبب السياسات الطبقية التي ينهجها النظام المخزني الخاضع لإملاءات المؤسسات و الدوائر المالية الامبريالية.
فالمراة تعيش بمجتمع ذكوري يكرس الدونية للمراة مجتمعيا و قانونيا و ثانيا لكونها عاملة تعيش تحت وطئة الاستغلال إلى جانب الرجل, مما يستدعي نضالا خاصا من طرفها لتحررها و تحسين أولضاعها المادية و المعنوية و الدفاع عن حقوقها. الأمر الذي يستوجب الانتظام داخل النقابة التي تعتبر أحد أدواة الطبقة العاملة لخوض الصراع الطبقي و الدفاع عن مصالحها.

ع.ز

تشخيص لوضعية المراة العاملة.

مع تنامي الأزمة الرأسمالية العالمية و في ظل خضوع النظام في المغرب لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، و فرض لسياسة التقشف و مواصلة الهجوم على الطبقات الشعبية و ما نتج عن ذلك من تعميق الهشاشة، أصبحت الطبقة العاملة اليوم تعيش على إيقاع التراجعات في كل المجالات و في كل القطاعات، و تعاني من أوضاع كارثية تتسم بالاستغلال و الإجهاز على الحقوق و المكتسبات، و المراة العاملة باعتبارها جزء لا يتجزا من الطبقة العاملة تعتبر ضحية» الباطرونا – المخزن – المجتمع» حيث تعيش تحت أولا وطأة الفقر و الهشاشة و الاستغلال الممنهج و الهجوم على حقوقها الافقتصادية و الاجتماعية مثل رفيقها العامل و ثانيا بسبب مونها امراة تعيش تمييزا على اساس الجنس في فرص العمل و قيمة الأجر و عدم العدل في الحقوق و انتشار ظاهرة التحرش الجنسي و التحرش النفسي و الاستغلال و غياب شروط العمل اللائق و عدم احترام المواثيق الدولية في العمل خصوصا بالقطاع الخاص.

إن واقع المراة العاملة هو واقع مرير حيث تشتغل النساء العاملات في القطاع الخاص خصوصا القطاعين الفلاحي و الصناعي و القطاعات الغير مهيكلة تحت ظروف قاسية و كارثية حيث يتم اعتبارهن يد عاملة رخيصة و تمثل كل مقومات الاستغلال البشع للربح رؤوس أموال طائلة من طرف الباطرونا، كما يعانين من التحرش الجنسي الذي يعتبر من أبرز الظواهر التمييز المبني على الجنس بأماكن العمل، في الوقت الذي لا تقدم فيه مدونة الشغل أي تعريف دقيق للتحرش الجنسي، و يظل الاستغلال الفاحش فيما يسمى بشركات المناولة التي تستغل النساء في مهن النظافة، حيث لا يتمتعن بأية شروط العمل و يحرمن من كل الحقوق الشغلية و غالبا ما يتم تسريحهن كلما بادرن بالمطالبة باي حق من حقوقهن الاساسية كعقد العمل أول النخراط في الضمان الاجتماعي او الانخراط في العمل النقابي.

أما بخصوص العاملات الزرعيات فإنها تعتبر فئة اجتماعية الأكثر تعرضا للاستغلال و التمييز القانوني حيث يتجرعن بحكم هشاشة أوضاعهن أقصى أشكال القهر الجسدي و النفسي و الجنسي و يتم ضرب عرض الحائط كل ما جاءت الاتفاقيات الدولية الاساسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالمساواة بالاجور (أولا بين النساء و الرجال اتفاقيتين الدوليتين 100 و 111 لمنظمة العمل الدولية حيث تنص الاولى على المساواة في الاجور بين العاملات و العمال عن التساوي في الاجور بين العاملات و العمال عند تساوي قيمة العمل ، بينما تنص الثانية على عدم التمييز في ميدان الاستخدام و النشاط المهني»/ ثانيا بين القطاع الفلاحي و الصناعي SMIG/SMAG حيث يوجد فرق كبير بين الحد الادنى للأجر بالقطاع الفلاحي 1812.98 درهم و القطاع الصناعي 2586.84 درهم دون أي مبرر)

و منع التمييز بسبب الجنس و الحمل و الامومة، سواء عندما يشتغلن ببلدهن أو بالخارج خصوصا بالديار الاسبانية (عاملات العرائش).

إن أن العاملات الزراعيات يعانين من الفقر و القهر الجسدي في ظروف عمل صعبة و دون حماية اجتماعية و لا تحديد لساعات العمل اليومية و التي قد تصل ل 10 ساعات باليوم مقابل أجر لا يتعدى 50 أ، 60 درهم باليوم. تعمل العاملات في ظروف مناخية صعبة في البيوت البلاستيكية أو خارجها تحت وطأة الحرارة و الشمس الحارقة و كل متغيرات المناخ مع استعمال المبيدات دون أدنى معرفة بخطورتها و دون أي تدريب أو مراقبة أو وسيلة للوقاية (غياب الحماية الصحية)، ينضاف لهذا أن أغلبهن لا يتم التصريح بهن في الضمان الاجتماعي (من بين مليون عامل/ة لا يتم التصريح سوى ب 5 في المئة) و بهذا يحرمن من حقهن في التقاعد و خدمات مدونة التغطية الصحية في خرق سافر لكل القوانين و الاتفاقيات الدولية، يتم حرمانهن أيضا من بطاقة الأداء و بطاقة الشغل و من العطلة السنوية و علاوة الاقدمية بذالك لا توجد علاقة شغلية بين الباطرونا و العاملات و كذا حرمانهن من استقرارهن في العمل و حقوقهن الخاصة كعطلة الأمومة و ساعات الرضاعة وفقا لما تنص عليه مدونة الشغل.

و تنضاف لهذا شروط نقلهن من الموقف لاماكن العمل حيث يتم تكديسهن بوسائل نقل خطيرة بيكوبات او شاحنات مما يعرض حيتهن للخطر و لحوادث سير مميتة و قد وقعت حوادث سير دون ان تحرك السلطات المحلية ساكنا.

أما بالنسبة للنساء العاملات بقطاع التعليم فإنه من بين القطاعات الحيوية بالبلاد ، إلا أنه يتعرض لهجوم نيوليبرالي غير مسبوق بسبب السياسات العمومية المتبعة من طرف الدولة المغربية و المملاة من طرف الدوائر الامبريالية، حيث تسعى دول المركز الرأسمالي إلى إبقاءه خادما لمصالحها لذلك تسعى أن يتضمن كل إصلاح 3 خصائص (ضرب المجانية – تشجيع القطاع الخاص – ضرب المناهج التي تعتمد على التفكير النقدي و تعويضها بالتعليم التقني) و كذالك ضرب و الإجهاز على حقوق و مكتسبات نساء و رجال التعليم.

نضالات المرأة العاملة المغربية:

شهدت المعارك النقابية بمختلف القطاعات حضورا نسائيا متميزا و قويا و قد ناضلن إلى جانب رفيقهن الرجل في عدة محطات و تواجدن بقوة و نذكر منها:

– نضالات العاملات الزراعيات بمدينة العرائش : بعد الحادث المروع الذي أودى بحياة 10 عاملات ببوسلهام ، احتج 1400 عامل و عاملة أمام مقر الشركة المختصة في جني الفراولة بالعرائش و رفظوا الالتحاق بالعمل و ظلوا معتصمين بالمقر مطالبين بالزيادة في الاجور و تحسيم اوضاعهم و ظروف اشتغالهم.

– نضال العاملات الزراعيات بشتوكة ايت باها . 1200 عامل و عاملة في ضيعة روزافلورفي حالة تشريد و ضياع بينما 900 منهم في حالة توقيف أو إكراه على الاستقالة مقابل 1600 درهم بعد اشتغالهم لأكثر من 15 الى 20 سنة (هناك نساء يتجاوز عمرهن 60 سنة و لا يتوفرن على تقاعد نتيجة عدم التصريح بهن) حيث تم خوض اعتصام امام الضيعة بايت عميرة.

– نضالات النساء السلاليات باقليم بني ملال من اجل ارضهن المغتصبة حيت اتسعت رقعة نضالهن منذ سنة 2000 حيث نظمت وقفات احتجاجية و استمرت معركتهن و نضالهن طيلة سنوات حيث نظمت أزيد من 20 وقفة و مسيرة و تعرضن لحصار و قمع امني سنة 2014.

– انخرطت أيضا النساء الحمالات بمعابر الذل بباب سبتة بالشمال وقفات احتجاجية مدعومة بعدد من الهيئات الحقوقية و النقابية و السياسية بمدينة تطةان و مضيق فنيدق احتجاجا على الذل و المهانة و الظروف اللاانسانية التي يشتغلن بها حيث راح ضحية الازدحام بباب العبور عدة نساء يسقطن شهيدات لقمة العيش.

– خاضت ايضا العديد من العاملات و العمال اضرابات و اعتصامات نقابية بسبب ما يمارس عليهم من مساس و هدر لحقوقهم الشغلية و خاصة الحق في العمل النقابي الذي أصبح اليوم عمليا محظورا من طرف الباطرونات حيث يتم تسريح و طرد العاملات و العمال اثر تشكيل مكاتب نقابية او المطالبة بحقوقهم (طرد 550 عامل/ة من شركة المغرب الكبير بطنجة ـــ اعتصام عمال و عاملات امانور بطنجة و الرباط و تطوان ـــ طرد 182 عامل و عاملة بشركة المستطيل بمراكش ـــ طرد حوالي 300 عاملة من شركة صليتيكس بالبيضاء)

– مشاركة النساء أيضا بنضالات قطاع الوظيفة العمومية : إثر الهجمة الشرسة التي تقودها الدولة على الحق في لترقي بالشهادة و فصل التكوين عن التوظيف (ابتداءا من قطاع الصحة) ولدت تنسيقيات لاجل الدفاع عن الحقوق و تحصين و استرجاع المكتسبات و تحولت معضمها لادوات نضال فئوي.

نضالات العاملات سيكوميك بمكناس.

– في نهاية العشرية الاولى و بداية العشرية الثانية للالفين انتقلت الدولة المغربية للهجوم بشكل اشرس على عدد من المكاسب» قانون الاطار 51-17 – مشروع قانون الاضراب – قانون النقابات – التقاعد – المقاصة... حيث انفجرت نضالات فئات كبيرة في التعليم (حاملي الشواهد – الاساتذة المتدربين – ضحايا النضامين – المفروض عليهم التعاقد...) للنضال خارج النقابات (تنسيقيات) و كان حضور النساء بها قويا و وازنا للان و بصفوف الامامية كما نلن حقهن بالقمع و التنكيل و الاعتقال و التعسف الإداري.

في متطلبات النهوض بوضعية النساء في العمل النقابي.

لتقوية انخراط المرأة العاملة في النقابات و لضمان تمثيلها و تواجدها في الأجهزة يتعين :

– تفعيل دور لجان المرأة في النقابات

– التوجه للعاملات و توعيتهن و تثقيفهن بأهمية المشاركة في الحياة النقابية لضمان حقوقهن و الدفاع عنها و تمكينهن من مهارات القيادة و التفاوض.

– اختيار الوقت الملائم حسب ظروفهن لعقد الاجتماعات.

– تنظيم أنشطة إشعاعية و تكوينية لفائدة العاملات

– تعزيز ادوار المرأة العاملة في الحياة النقابية و تشجيعها

– الزيرات الميدانية لتعريف بالنقابة و دورها و أهميتها و أهمية انخراط النساء بها مما يحفزهن على المشاركة الفعالة

– إعداد مطويات و ملصقات لتوزع على العاملات لتوعيتهن حول حقوقهن العمالية و الصحية و السلامة المهنية و كيفية الالتحاق و الانخراط بالنقابات

– تجميع معطيات و إحصائيات تهم مشاركة النساء في العمل النقابي و توظيفها في وضع برامج تستهدف مقاربة النوع

– حث الحركة النسائية على تثقيف قاعدتها النسائية العمالية و تكوينها و توعيتها بأهمية العمل النقابي لتحسين أوضاعهن و تحقيق المكتسبات و الحقوق.

– تعديل القوانين الداخلية للنقابات بما يضمن تمثيلة قوية للنساء في الأجهزة (الثلث في أفق المناصفة) و تسهيل وصول النساء لمراكز القرار

– وضع برامج تكوينية خاصة بالنساء النقابيات للمساهمة في فرز قيادات نقابية نسائية

– المطالبة بتكريس المساواة الفعلية داخل التنظيمات النقابية.

علاقات التبعية وآثارها على الشبيبة المغربية

عزيزة الرامي

تقوم علاقات التبعية على هيمنة دول الرأسمالية في المراكز لدول الجنوب او المحيط وفرض على شعوب المحيط أنظمة سياسية عميلة غير ديمقراطية تقبل بهذه الهيمنة ، تعتمد الفساد آلية للحكم في دول المحيط، فالفساد هو نتيجة وليس سبب في تخلف دول المحيط . وبما أن الاقتصاد المغربي هو رأسمالي تبعي فإنه يخضع لهيمنة دول المركز و بالأخص الرأسمالية الفرنسية ، وقد أدت علاقات التبعية هذه بالمغرب إلى عدة نتائج أبرزها منع تطور الصناعة عن طريق تدمير القطاعات المنتجة ، وحث البرجوازية المحلية التابعة على النشاط أساسا في القطاعات غير المنتجة كالخدمات والعقارات والبنوك والسياحة...، بالإضافة إلى إغراق المغرب في المديونية ودفعه نحو التخلص من القطاع العام عن طريق خوصصة الخدمات الاجتماعية الحيوية والتعليم والصحة وقطاعات البنية التحتية (الشوارع،الكهرباء،والماء..) وتحويل المغرب إلى دولة حامية للاستثمار الأجنبي، خاصة بعد سياسات التقويم الهيكلي سنة 1983 المبنية على المرجعية النيوليبرالية. وقد قبل النظام المخزني بجل هذه الإجراءات دون أي مقاومة تذكر مقابل حمايته و توفير الدعم الدولي له.

هذه الإجراءات المبنية على علاقات التبعية استفادت منها قلة قليلة الممثلة في التكتل الطبقي السائد، مقابل تفقير وتهميش الأغلبية المجتمعية سواء من العمال والفلاحين أو حتى الفئات الوسطى، وحاليا يعتبر الشباب المغربي من أكبر ضحايا هذه السياسات المبنية على علاقة التبعية ، وذلك على عدة مستويات :

على المستوى السياسي:

على اعتبار أن التبعية تفرض نظام غير ديمقراطي فإن الشبيبة المغربية -اليوم تعاني من غياب الديمقراطية بسبب علاقة التبعية هذه في هذا المستوى، فالشباب اليوم محروم من حرية التعبير والتفكير حيث تعرض الكثير من الشباب/ات من المضايقات والمتابعات والمحاكمات الصورية بسبب تعبيرهم عن رأيهم ورفضه للسياسات المخزنية آخرها الهجوم على مجموعة من الصحفيين والنشطاء السياسيين والحقوقيين والأساتذة والأستاذات وما طالهم من محاكمات وتلفيق تهم ظالمة في حقهم وحملات توقيفات عن العمل والعقوبات التأديبية التي طالتهم و توقيف أجورهم على خلفية نضالاتهم خاصة في الحراك التعليمي التاريخي والقيام بحملات اعتقال عشوائية طالت العديد من نشطاء الحراك الشعبي ، بما فيها متابعات في حق شباب/ات بسبب تدوينات على وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة للترهيب.

كما أنه الشباب اليوم محروم من حقه في التنظيم فهناك العديد من التنظيمات الشبابية سواء كانت سياسية أو نقابية أو جمعوية (شبيبة النهج الديمقراطي، الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلة، البديل الثقافي، اتحاد شباب التعليم بالمغرب، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب....) محرومة من وصولات الإيداع القانونية ومن حقها في الوجود، وأيضا في منعها تنظيم أنشطتها الإشعاعية والثقافية و التكوينية في القاعات العمومية، وما يشجع هذا التضييق والمنع و القمع هو الدفاع و الإشادة الدولية من طرف الدوائر الإمبريالية بالسياسات المتبعة من طرف المخزن.

على المستوى الاقتصادي:

بقراءة لواقع لأبرز القطاعات التي لها علاقة مباشرة بالشباب (التعليم والتشغيل) يتضح أنها تتعرض لهجوم نيوليبرالي بسبب السياسات المتبعة من طرف المخزن المدعومة من الدوائر الامبريالية العالمية.

1 - فبخصوص قطاع التعليم،

تسعى دول المركز الرأسمالي إلى إبقاءه خادما لمصالحها لذلك تسعى على أن يتضمن أي «إصلاح» تعليمي في دول المحيط على 3 خصائص: ضرب المجانية، تشجيع القطاع الخاص، ضرب المناهج التي تعتمد على التفكير النقدي وتعويضها بالتعليم «التقني»، وهذا ما يفسر مضامين آخر مخططات المخزن في مجال التعليم، المتمثلة في«الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015 – 2030» وقانونها « قانون الإطار 17 51- المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. اللذين يتضمنان أبرز الاملاءات المتمثلة في: تنويع مصادر التمويل ليشمل الاسر، وتشجيع التعليم الخصوصي عن طريق نظام جبائي تحفيزي، ثم تفكيك الوظيفية العمومية.

الشباب اليوم محروم من حقه في التنظيم فهناك العديد من التنظيمات الشبابية سواء كانت سياسية أو نقابية أو جمعوية (شبيبة النهج الديمقراطي، الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلة، البديل الثقافي، اتحاد شباب التعليم بالمغرب، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب....)

هذه المخططات الناتجة عن علاقات التبعية أدت إلى نتائج كارثية للشبيبة التعليمية:

فمن حيث نسبة التمدرس بالتعليم الجامعي فإنها أكبر مقارنة مع ميزانية الاستثمار المخصصة للتعليم العالي والتي تعرف ضعفا بفعل توجهات الدولة. وتعكس هذه المعطيات الكمية ضعفا على مستوى ولوج الشابات و الشباب المغربي للتعليم الجامعي ، حيث أن نسبة التمدرس بالتعليم العالي للفئة من 19 إلى 23 سنة لا تتجاوز 25%.

في حين إن بنيات التأطير و الاستقبال على مستوى المؤسسات الجامعية لا تستطيع استيعاب حتى هذه النسبة المحظوظة بحيث تتواجد 15 جامعة عمومية (تضم حوالي 202 مؤسسة جامعية)، و جامعة عمومية واحدة بتسيير خاص ، وجامعتين للتعليم الخاص في إطار الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص، و 10 جامعات للتعليم الخاص، 216 مؤسسة للتعليم العالي الخاص.

2 - بخصوص التشغيل:

في إطار علاقة التبعية دائما، اتخذ المخزن مجموعة من التدابير والبرامج الهادفة خوصصة مجموعة من المؤسسات العمومية وإلى تفكيك الوظيفة العمومية أبرزها مرسوم 9 غشت 2016 متعلق بتحديد شروط و كيفيات التشغيل بموجب عقود الإدارات العمومية تطبيق السياسات النيوليبرالية المملاة، حيث شكل هذا المرسوم تراجعا خطيرا في مجال استقرار العمل و تكريس الهشاشة.

هذه الإجراءات هي الأخر نتج عنها آثار وخيمة على الشبيبة، فقد كشفت إحصائيات للمندوبية السامية للتخطيط في مذكرة إخبارية صادرة بتاريخ 12 غشت 2022 أنه من بين 5،9 مليون شاب فإن16،3% هم نشيطون مشتغلون (962.000)، 7،6% عاطلون عن العمل (448.000)، في حين76،1% منهم خارج سوق الشغل (4.478.000)، حيث إن أكثر من ثلاثة أرباع الشباب خارج سوق الشغل (75،5%) هم تلاميذ أو طلاب و21،1% ربات بيوت.

بالموازاة مع هذا عرفت نسبة البطالة أيضا ارتفاعا وسط الشباب خلال السنوات الأخيرة فقد أعلنت المندوبية السامية للتخطيط (مذكرة إخبارية صادرة بتاريخ 12 غشت 2022) أن :

« قرابة 3 من كل 10 عاطلين عن العمل (29،7%) هم من الشباب. ويقطن قرابة ثلاثة أرباع (75،8%) الشباب العاطلون عن العمل بالوسط الحضري و 67،3% هم ذكور و 90،1% حاصلين على شهادة.

بلغ معدل البطالة، على المستوى الوطني،31،8% في صفوف الشباب بين 15 و 24 سنة مقابل 13،7% بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 44 سنة و 3،8% بالنسبة للأشخاص الذين البالغين 45 سنة أو أكثر. وحسب مستوى الشهادة ، بلغ معدل البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة والحاصلين على شهادة ذات مستوى عال 61،2%، و30،4 % لدى حاملي شهادة ذات مستوى متوسط و12،9% لدى الشباب بدون شهادة.

وتتجلى بطالة الشباب بشكل أكبر بالوسط الحضري وبين النساء الشابات، حيث يبلغ هذا المعدل ذروته 46،7% بالوسط الحضري مقابل 15،9% بالوسط القروي ويفوق المعدل لدى الشابات نظيره لدى الرجال ب 13 نقطة (41،9% مقابل 28،4%) .

خلال السنوات الأخيرة، يبقى ارتفاع معدل البطالة ملحوظا لدى الشباب، حيث ارتفع هذا المعدل ما بين سنتي 2019 و 2021 ب 6،9 نقطة مقابل 3،1 نقطة لدى مجموع السكان النشيطين.»

خلاصة:

إن هذه الأرقام الصادمة حول واقع الشبيبة المغربية كما تم توضيحه نتيجة طبيعية للمخططات والسياسات المتبعة، والجدير بالذكر أن أي بديل للشباب/ات لهذه الوضعية شبه مستحيل في ظل الواقع الحالي، فلتحقيق العدالة الاجتماعية والعيش الكريم ومجانية التعليم وعلميته وضمان اجتماعي شامل لا بد من تغيير نمط الاقتصاد الريعي المخزني إلى اقتصاد منتج، يمكن على أساسه بناء مجتمع يحقق مطالب الطبقات الشعبية ويحقق كذلك الديمقراطية، أي لا بد من إسقاط المخزن وتفكيكه وبناء نظام وطني شعبي ديمقراطي محله متحرر من التبعية.

قراءة في كتاب «الأساس الاجتماعي لقضية المرأة» لكاتبته ألكسندرا كولونتاي

أصدرت ألكسندرا كولونتاي كتابها « الأساس الاجتماعي لقضية المرأة « و هي في المنفى سنة 1909 , و الذي يحتوي على 4 محاور « مقدمة – النضال من أجل الاستقلال الاقتصادي – الزواج و مشكلة الأسرة _ النضال من أجل الحقوق السياسية.

تسعى كولونتاي من خلال كتابها الرد على الاتجاه النسواني حول قضية المرأة و الدعوة لبناء حركة عمالية نسائية.

عزيزة الرامي

المقدمة :

في الرد على الاتجاهات النسوانية البرجوازية تنطلق كولونتاي في المقدمة أنه من وجهة نظر « أتباع المادية التاريخية» حسب تعبيرها، فإنه يجب تقبل اختلاف الخصائص الطبيعية لكل من الجنسين و أن هذا الاختلاف ليس عائق أمام تنمية و تطوير النساء و الحرية المطلقة لتقرير مصيرهن.

عكس الاتجاه البرجوازي حيث تصفه كولونتاي بكونه يسلط الضوء على مسألة تفوق أحد الجنسين على الآخر أو اختلاف بعض الخصائص و هنا تقصد أن الاتجاهات النسوانية البرجوازية تعتبر أنه في مسألة تحرر النساء فإن تناقضها الرئيسي و الوحيد هو الرجل.

أما أتباع المادية التاريخية فإنما يسلطون الضوء على العوامل الاقتصادية بالأساس لجانب العوامل الاجتماعية و يعتبرون أن تحرر المرأة رهين بتحرر المجتمع و بناء المجتمع البديل الاشتراكي.

تنتقد كولونتاي الحركة النسوية البرجوازية باعتبارها تسعى للمساواة في إطار المجتمع الطبقي في أفقه الضيق و لا تناضل ضد أساس هذا المجتمع حيث تقول :

« تسعى النسويات إلى المساواة في إطار المجتمع الطبقي القائم ، ولا يهاجمن، بأي حال من الأحوال، أساس هذا المجتمع، إنهن يناضلن من أجل امتيازات شخصية»

النضال من أجل الاستقلال الاقتصادي :

تنطلق كولونتاي من اعتبار أن وضع النساء يختلف باختلاف انتمائهن الطبقي و بالتالي فإنه من غير الممكن ظهور حركة نسوية موحدة في ظل مجتمع قائم على تناقضات طبقية.

و بالتالي تقسم كولونتاي النساء إلى معسكرين، الأول منتمي للطبقة البرجوازية « النساء البرجوازيات» و الثاني منتمي للطبقة العاملة « النساء العاملات» و تعتبر كولونتاي أنه على الرغم من أن كلا الاتجاهين يرفعن مطلب تحرر النساء و لكن أهدافهما و مصالحهما متعارضة و مختلفة.

إذ أن النساء البرجوازيات يضعن الرجل كعدو رئيسي و بالتالي فنضالهن ينحصر في إطار النضال من اجل المساواة في الحقوق مع الرجل في إطار العالم الرأسمالي القائم حيث تقول :

« كل امتياز جديد تفوز به المرأة البرجوازية يعد سلاحا في يدها تستغل به شقيقتها الصغرى كما أنه يعمق الصدع و يعزز الانقسام بين نساء المعسكرين المتضادين، حيث تتضارب مصالحهما بشكل حاد و تصبح التناقضات بين تطلعاتهما أكثر وضوحا»

و هنا تسعى كولونتاي لتوضيح أن الامتيازات التي تحققها النساء البرجوازيات لا يستفيد منها كل النساء بل فقط « القلة المحظوظة» المنتمية للطبقة البرجوازية.

أما المرأة العاملة فإن منظورها لتحرر النساء ينطلق من انه رهين بتحرر الطبقة العاملة و أن الامتيازات المحصل عليها في النضال في ظل المجتمع الحالي تعتبر وسيلة لإحراز التقدم للنضال ضد العبودية الاقتصادية للطبقة العاملة.

غن المرأة العاملة تعتبر الرجل العامل رفيقها في النضال لتحرر الطبقة العاملة من العبودية و الاستغلال المتوحش، و أن العدو الرئيسي في معركتها هو الرأسمالية المقيتة.

تعتبر كولونتاي أن المساواة بين الجنسين في الحقوق في الطبقة العاملة تعني الحصول على حصة متساوية من الظلم و بالتالي فإن المرأة العاملة لن تحصل على كامل حقوقها و تحررها الكامل إلا بتحرر الطبقة العاملة و بناء المجتمع الاشتراكي حيث تقول :

« إن كل ما حققته المرأة العاملة في مجال تحسين ظروفهن المعيشية، كثمرة الجهود التي بذلتها الطبقة العاملة بصفة عامة ، و نضال نساء البروليتاريا بشكل خاص، إن تاريخ نضال النساء العاملات من اجل تحسين ظروف العمل و الحياة الكريمة هو ذاته تاريخ نضال البروليتاريا من أجل التحرر.»

و تشدد كولونتاي على أن المرأة العاملة لا يجب عليها أن تنخدع بالخطب الرنانة حول كون نضال جميع النساء هو واحد حيث تقول :

« يجب أن لا تنسى المرأة العاملة و الحقيقة بالفعل أنها لا تنسى أنه في حين أن هدف نساء البرجوازية هو تأمين وضعهن الاجتماعي في ظل الإطار العام للمجتمع الذي يعادينا، فإنه هدفنا هو بناء، على أنقاض هذا العالم الذي عفا عليه الزمن، مجتمع العمال العالمي المشرق، حيث التضامن الرفاقي و الحرية المبهجة»

الزواج و مشكلة الأسرة :

تتطرق كولونتاي في هذا المحور لقضى الأسرة باعتبار التحرر الحقيقي للمرأة رهين أيضا بإيجاد حل لهذه القضية و التي لا تقل أهمية عن الاستقلال الاقتصادي و المساواة السياسية و تقول في نقضها للشكل الحالي للأسرة :

« لكي تصبح المرأة حرة حقا، عليها التخلص من القيود الثقيلة المتمثلة في الشكل الجائر الحالي للأسرة، و الذي أصبح بالي بالفعل.»

تعتبر كولونتاي أن المرأة مضطهدة في شكل الأسرة الحالي كزوجة و أم و مقيدة بنصوص قانونية و تشريعية ناتجة عن المجتمع الرأسمالي و الذي يعطي الحق للزوج في الهيمنة المادية و المعنوية على الزوجة و تعتبر أن هذا الشكل يضطهد النساء من جميع الطبقات و يضعهن تحت وصاية الزوج.

و توضح كولونتاي أن النسويات البرجوازيات قد ناضلن من أجل « الحق في الأمومة « و من أجل أشكال أكثر تحررا للزواج و مر عبر التاريخ عدة نماذج لشابات العالم البرجوازي اللائي تحدين المجتمع و طالبن بالحق في الحب دون توصيات و دون قيود « الحب الحر».

و في تحليلها لهذه الفكرة فإنها تنطلق من طرح أسئلة حول مسألة « الحب الحر» و تجاوز العقد الرسمي دون إضرار بمصالح النساء مسألة غير ممكنة حيث تقول :

« إن طرح فكرة " الحب الحر" باستمرار على المجتمع الطبقي المعاصر، بدلا من المطالبة بتحرير المرأة من مشاق الحياة الأسرية بشكل حقيقي ، حتما سيضع على كاهلها عبءا جديدا وهو مهمة رعاية أطفالها، وحدها ودون مساعدة»

إذن فكولونتاي هنا تعتبر أن الاتجاه الصحيح هو النضال من أجل إقرار إصلاحات سياسية في مجال العلاقات الاجتماعية و التي من شأنها نقل الالتزامات من الأسرة إلى المجتمع و الدولة و إعفاء النساء من المهام المنزلية البائسة و حماية الأمومة و المساواة الأخلاقية بين الجنسين حيث تقول :

« نحن نطالب بقبول أن تكون الأخلاق وحدها هي الملزمة لكلا الجنسين، نحن نرفض الحرية الجنسية بشكلها الحالي و معيارنا الأخلاقي الوحيد هو أن يكون أساس أي علاقة حرة هو الحب الحقيقي»

النضال من أجل الحقوق السياسية :

تنطلق كولونتاي من اعتبار أن النساء البرجوازيات و النساء العاملات يناضلن من أجل الحقوق السياسية و لكن من موقعين طبقيين متناقضين ، إذ أن نضال النساء البرجوازيات انحاز للإصلاح الاجتماعي سعيا وراء تمثيلية سياسية للنساء في المقاعد الانتخابية في مختلف الهيئات الرسمية للدولة الطبقية لجانب الرجال للدفاع عن مصالحهن الطبقية و تسجل كولونتاي أن النساء البرجوازيات لا يخترن مطلقا خيار « الصراع الطبقي» لجانب الطبقة العاملة المضطهدة.

كما تعتبر أن النساء البرجوازيات على الرغم من كونهن في وضع للامساواة مع الرجل في مسألة الحقوق السياسية مثل وضع النساء العاملات غير أنه هدفهن أساسا هو تحقيق امتيازات طبقية خاصة مستغلات النساء العاملات و غير مكترثات بمعاناتهن و أوضاعهن و هو ما يتم تأكيده في قولها

« عندما تتحدث النساء البرجوازيات إلى النساء العاملات حول الحاجة إلى النضال المشترك لتحقيق بعض المبادئ النسائية العامة، فإن نساء الطبقة العاملة، و كرد فعل طبيعي، لا يثقن بهن.»

أصداء من رواية « أولاد الغيتو _ إسمي آدم»

تاشفين الاندلسي

كتبت هذا قبل سبع سنوات لما قرأت رواية « أولاد الغيتو _ إسمي آدم» المرة الاولى . منشور بصيغة نقدية تختلط فيها السياسة والايديولوجية والتاريخ .

ها هو الواقع يؤكد بالملموس ذلك الاستنتاج الذي كتبته منذ سبع سنوات

عود على بدء :

لقد اختار الياس خوري نمط روائي يتخذ من أسلوب الرواية التي تغلفها رواية أخرى بحيث تصبح الرواية الداخلية تحبك على لسان روائي آخر متخيل والمنوط به مهمة الحكي وافراغ الذاكرة والمضي بها الى آخر شهيق حيث سيقوم الكاتب بقتل الروائي المتخيل تماما كما قام بخلقه ليؤدي مهمة ارتأى الكاتب أن يتملص منها تفاديا للسقوط في اسلوب التقرير. يخرج الكاتب المتخيل ذاكرته من داخل دخانها المتصاعد والكثيف كما يخرج رجال الاطفاء أشلاء المحروقين بعد ان اتت النار على الاخضر واليابس ليروي مأساة شعب على ايدي ضحايا مأساة أخرى وكأن شلال المحارق يتواصل من اوشفيتز إلى اللد واماكن أخرى على شكل شلالات تتوالد من بعضها البعض لكنه وهو في اوج التذكر يجد نفسه في العتبة الأولى للحكاية وعليه أن يمضي . لكن شاء الياس خوري ان يقتل كاتبه الروائي بعد كتابة البداية وهو يعيش كابوس مزمن بعد سماعه لشهادة أحد رؤساء فرقة جمع الاشلاء والجثث وحرقها بعد أن تعذر الدفن ولو بشكل جماعي. ينهض الكاتب المتخيل اثناء الكابوس ويفتح عينه حتى تكادان تخرجان من محجريهما ويحاول منع نفسه من النوم ثانية فيشعل سيجارة، لكن النوم يغلبه ثانية والسجارة بين اصابعه التي تحرقه في آخرها بعد ان تصل شعلتها الصغيرة إلى اصابعه إلى أن جاء ذلك اليوم الذي ستشب فيه النيران من خلال تلك الشعلة ويموت حرقا في شقته بنيويورك فتفلت هذه الدفاتر التي كتب فيها حكاية غيتو اللد لتصل في النهاية إلى يدي الكاتب الحقيقي (الياس خوري) عبر صديقته المشتركة مع الكاتب المتخيل الكورية الأصل المسماة سارانغ لي وهي ايضا شخصية متخيلة .

هنا الياس خوري « يقتل» (روائيا) كاتب الحكاية قبل البداية مما يعني أن مأساة الشعب الفلسطيني لازالت مستمرة ، فالحكاية لن تنتهي بموت آدم دنون بل هي في بداياتها الأولى مع ظهور عملاء الصهيونية بأشكال متعددة من بينها ما سميت السلطة الفلسطينية في رام الله.

يوم 5 مارس 2017

زهرة حكيمي:

لا ننكر ان نضال المرأة الخاص يندرج ضمن النضال العام لتتحرر من اغلالها، لكن وضع المرأة اشد هشاشة

يسعدنا في هيئة تحرير الجريدة ان نستضيف الرفيقة زهرة حكيمي في هذا العدد الخاص باليوم العالمي للمرأة. كما يسعدنا تقديمها لقراء جريدتنا كمناضلة نسائية ومسؤولة في المنتدى المغربي للحقيقة والانصاف وفي الجمعية المغربية لحقوق الانسان؛ فضلا عن كونها تتحمل المسؤولية في المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي. بعد تجربة نضالية ممتدة منذ حركة عائلات المختطفين والمعتقلين السياسيين والحركة الطلابية المغربية والعمل الجمعوي، انخرطت مبكرا في النضال وسط النساء والعمل على بناء حركة نسائية ديمقراطية تستند إلى العمل وسط العاملات وكادحات الأحياء الشعبية في مدينة الدار البيضاء ومنها إلى مدينة طنجة حيث تواصل نضالها وتفانيها اليومي تدريس مادة الفلسفة بنفس المدينة.

شكرا رفيقتنا الأستاذة زهرة حكيمي على انجاز هذا العمل والمساهمة في تدارس ملف وقضايا المرأة على ضوء المستجدات الراهنة.

■ بداية مرحبا بك في ضيافة جريدتنا لنتساءل معك حول أهم عناوين وضع المرأة في عالم اليوم الذي تخلد شعوبه اليوم العالمي 8 مارس؟

● **شكرا على استضافة والتفاتة جريدة «النهج الديمقراطي» تجاه مناضلاتها، وذلك تزامنا مع اليوم العالمي لحقوق المرأة، الذي نخلده كشعوب مضطهدة ومقهورة، على وقع المقاومة الفلسطينية بيمينها ويسارها، بشبابها وشيوخها ، برجالها ونساءها، ضد حرب الابادة التي يشنها الكيان الصهيوني على لقطاع غزة والضفة الغربية، وبمباركة الدول الامبريالية الأمريكية منها والأوروبية، وبدعم من الأنظمة العربية الرجعية والمطبعة بما فيها النظام المغربي. فلنرفع القبعة عاليا، في هذه المناسبة، للمرأة الفلسطينية المقاومة والمكافحة، التي تودع أبناءها، شهداء القضية، بالابتسامة والزغاريد، مرددة انشودة فرقة العاشقين « لا تلبس السواد، أم المكارم××× إبن الشهيد عاد يا شعب قاوم» . ولا نملك سوى أن نعلن تضامننا المطلق واللامشروط معها من خلال انخراطنا في نضالات «الجبهة المغربية للتضامن مع الشعب الفلسطيني ومناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني»، حيث نلاحظ انخراط العنصر النسوي بقوة في وقفاتها ومسيراتها.**

إذن، وضع المرأة الفلسطينية ليس على ما يرام، شأن المرأة المغربية التي تعيش تحت وطأة الاستغلال والاضطهاد، ولا أدل على ذلك حوادث السير/ الشغل أثناء الذهاب والاياب إلى العمل، التي تذهب ضحيتها مئات النساء العاملات وخصوصا العاملات الزراعيات وهن في مقتبل العمر، حيث تنعدم شروط السلامة والكرامة الإنسانية (وسائل نقل لا تراعي الحد الادنى من السلامة، الاكتظاظ، بنية تحية مهترئة من طرق وأماكن العمل...).

نساء تواجهن الأزمة الاقتصادية ، التسريح الجماعي، والطرد التعسفي من العمل (نموذج عاملات سيكوم- «سيكوميك بمكناس»، عاملات النسيج في المناطق الصناعية: صوفيا وعاملات تصبير السمك «جيلكوميس» بطنجة ...واللائحة طويلة).

■ تظافرت عدة عوامل لتجعل من المرأة المغربية امرأة تعاني من الاضطهاد المزدوج كيف ذلك؟

● **بالفعل تعاني المرأة المغربية من القهر والاضطهاد والاستغلال مع شقيقها الرجل ضد الرأسمال في صراع طبقي يزداد حدة و وحشية بين الطبقة البرجوازية والمافيا المخزنية من جهة، والطبقة العاملة من عمال وعاملات وكداح وكادحات وقاطني وقاطنات الأحياء الشعبية من جهة أخرى ، ويتجلى ذلك من خلال الطرد التعسفي، و التسريح الجماعي عن العمل، وغلاء الاسعار من زيادات مهولة في اثمان المواد الغذائية الأساسية....**

لكن المرأة المغربية تعاني من اضطهاد مضاعف وليس، فقط، مزدوج بل ثلاثي ورباعي حتى ، كيف ذلك؟ اقول تعيش الاضطهاد و الاستغلال ، مثلا في المعمل الى جانب رفيقها العامل، اضافة الى اضطهادها الجنسي كامرأة عند عودتها للبيت الذي تتحمل فيه اعباء ثقيلة من طبخ وطهي وغسيل وتربية الأطفال...الخ، أضف إلى ذلك أضطهادا عرقيا ان كانت تنحدر من أصول امازيغية مثلا، من أقلية اثنية (الشعوب الأصيلة)، او اضطهاد عنصري ان كانت ذات بشرة سوداء الى غير ذلك،

لا ننكر ان نضال المرأة الخاص يندرج ضمن النضال العام لتتحرر من اغلالها، لكن وضع المرأة اشد هشاشة، لذا يجب ان نبدل قصارى الجهد لتمكينها من التحرر والنضال جنبا إلى جنب من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية على جميع المستويات ، ولن تتحقق هذه المطالب الا في إطار وعيها ومساهمتها وانخراطها في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، المعبر السياسي لها وللمضطهدين والمضطهدات من امثالها، الأمر الذي نناضل من أجله داخل حزب» النهج الديمقراطي العمالي».

لا ننكر ان نضال المرأة الخاص يندرج ضمن النضال العام لتتحرر من اغلالها، لكن وضع المرأة اشد هشاشة، لذا يجب ان نبدل قصارى الجهد لتمكينها من التحرر والنضال جنبا إلى جنب من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية على جميع المستويات

■ راجت بعض تعديلات مدونة الاسرة، هل هذا استجابة لمطالب الحركة النسائية المغربية أم هي أمور تمليها شروط أخرى؟

● **الحديث عن تعديلات مدونة الأسرة، او ما كان يصطلح عليه بمدونة الاحوال الشخصية، هو حديث ذو شجون ، فمنذ الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي والنظام المغربي يحاول الالتفاف على هذا الملف بل واحتواءه من خلال تعديلاته التي لا ترقى وتطلعات الحركة النسائية التقدمية اليسارية الحقيقية، هي تعديلات على مستوى الشكل لتسويق صورة عن احترام حقوق المرأة بالمصادقة على الاتفاقيات و التوصيات الدولية ذات الصلة، لكن في العمق لازلت لم تفعل بالشكل الصحيح ، ناهيك عن العقلية الذكورية تنخر المجتمع المغربي ، اضافة الى المد الاصولي الذي يرخي بظلاله، فالمعركة من أجل مدونة علمانية، عصرية لا زالت طويلة، وعلى الجمعيات النسائية التقدمية الجادة ان تخوض الصراع ضد الفكر الظلامي من جهة ، والثقافة السائدة ذات الحمولة البطريركية، من جهة اخرى، والتي نجدها متجذرة حتى عند النساء انفسهن حيث يكرسن دونيتهن بأنفسهن.**

■ في مدن الشمال ومدينة طنجة بالتحديد، نلاحظ استقطاب كبير لليد العاملة وخاصة النساء في المصانع أو في الضيعات الفلاحية، ما أوضاعهن بشكل عام؟

● **تعتبر مدن الشمال ومدينةطنجة خصوصا مجالا لاستقطاب اليد العاملة الرخيصة نظرا لتنامي الشركات المتعددة الاستيطان في المناطق الصناعية الحرة والمركبات الصناعية، وكذا الضيعات الزراعية. إذ أن سوق شغل تعرف استغلالا بشعا لليد العاملة، دون احترام لمدونة الشغل والقوانين، بل وبتواطؤ مفضوح للسلطات المحلية مع أرباب العمل ضد العمال والعاملات (عدم التصريح في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بل والاقتطاع من اجور العمال والعاملات دون اداء المستحقات او التصريح بعدد ايام العمل اقل إلى غير ذلك من اساليب واشكال التحايل على القانون، أو التشغيل بعقد العمل القصيرة الامد وتجديدها، حتى لا ينعم العامل أو العاملة بالأقدمية في العمل...الخ. انعدام المطاعم الجماعية في المصانع، بحيث يتم تناول وجبة الغذاء على جنبات الشوارع في المناطق الصناعية، تحت حرارة الشمس صيفا، والبرد والامطار شتاء....ناهيك عن وسائل النقل للعمل وشروط الاشتغال داخل الوحدات الصناعية....اما العاملات الزراعات فمعاناتهن اشد وأعمق، لا من حيث الاجر او ظروف العمل أو النقل (حوادث السير التي تزهق ارواح العاملات اثناء الذهاب أو الإياب من والى الضيعات لخير دليل على ذلك).**

■ كيف تتصورين مهام النضال السياسي في قضايا النهوض بأوضاع النساء في ظل تراجع النضال النقابي لفائدة حركات جمعوية تهتم بالنساء؟

● **ان الحل للخروج من هذه الأوضاع المزرية للعمال والعاملات هو وعي هذه الطبقة العاملة باستغلالها عبر تموقعها الطبقي وتحديد عدونا الطبقي النقيض ، والتحول من طبقة في ذاتها الى طبقة لذاتها ، ولن يتأتى ذلك الا بالانخراط في سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، والذي أعلن عنه حزب النهج الديمقراطي العمالي خلال مؤتمره الخامس ، وهي مهمة كل مناضلي ومناصلات الحزب قصد بلترة التنظيم من خلال الانغراس وسط العمال والعاملات ، عبر العمل النقابي الديموقراطي وجمعيات نسائية وثقافية جادة ومناضلة، لتوعية الكادحين والكادحات حتى تتمكن هذه الشريحة من بناء آليات الدفاع الذاتي وكسب الرهان نحو التحرر من الاضطهاد والاستغلال، فيا عمال وعاملات العالم اتحدوا واتحدن، فلن تخسروا وتخسرن سوى اغلالكم/ن.**

بيان صادر عن اجتماع الفصائل الفلسطينية في موسكو

تعبر الفصائل الفلسطينية المجتمعة في مدينة موسكو، عن شكرها وتقديرها للقيادة الروسية على استضافتها لاجتماعاتها، وعلى موقفها الداعم للقضية الفلسطينية، وتؤكد في ظل ما يتعرض له شعبنا من عدوان صهيوني اجرامي، على الروح الإيجابية البناءة التي سادت الاجتماع، واتفقت على أن اجتماعاتها ستسمر في جولات حوارية قادمة للوصول إلى وحدة وطنية شاملة تضم القوى والفصائل الفلسطينية كافة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وأكدت الفصائل على توافقها على المهمات الملحة أمام الشعب الفلسطيني ووحدة عملها من أجل تحقيقها وفي مقدمتها:-

1- التصدي للعدوان الإسرائيلي الاجرامي وحرب الإبادة الجماعية التي تشنها على شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس بدعم ومساندة ومشاركة الولايات المتحدة الأمريكية.

2- مقاومة ووقف وافشال محاولات تهجير شعبنا من أرض وطنه فلسطين خصوصًا في قطاع غزة أو في الضفة الغربية والقدس، والتأكيد على عدم شرعية الاستيطان والتوسع الاستيطاني وفقًا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

3- العمل على فك الحصار الهمجي على شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية وايصال المساعدات الإنسانية والحيوية والطبية دون قيود أو شروط

4- اجبار جيش الاحتلال على الانسحاب من قطاع غزة ومنع محاولات تكريس احتلاله أو سيطرته على أي جزء من قطاع غزة بحجة مناطق عازلة، وسائر الأراضي المحتلة، والتمسك بوحدة الأراضي الفلسطينية كافة وفق القانون الأساسي.

5- رفض أي محاولات لفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية بما فيها القدس في اطار المساعي لسلب الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وإقامة دولته الحرة المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وعاصمتها القدس وفقًا للقرارات الدولية.

6- دعم واسناد الصمود البطولي لشعبنا المناضل ومقاومته في فلسطين وحرصها على اسناد شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية وخصوصًا في القدس ، ومقاومته الباسلة، لتجاوز الجراح والدمار الذي سببه العدوان الاجرامي، واعمار ما دمره الاحتلال، ودعم عائلات الشهداء والجرحى وكل من فقد بيته وممتلكاته ومصادر رزقه.

7- التصدي لمؤامرات الاحتلال وانتهاكاته المستمرة ضد المسجد الأقصى المبارك، واعتداءاته على حرية العبادة في شهر رمضان الفضيل ومنع المصلين من الوصول إليه، والإصرار على مقاومة أي مس بالمسجد الأقصى ومدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

8- الاسناد الكامل للأسرى والأسيرات البواسل في السجون الذين يتعرضون لمختلف أشكال التعذيب والقمع، والتصميم على أولوية بذل كل جهد ممكن من أجل تحريرهم من أسر الاحتلال.

9- التأكيد على حماية وكالة الغوث الدولية ودورها الحيوي في رعاية اللاجئين الفلسطينيين حتى تحقيق عودتهم، وتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 194.

10- توجه الفصائل الفلسطينية التحية لدولة جنوب افريقيا على دعمها للشعب الفلسطيني ودورها الأساس في رفع قضية أمام محكمة العدل الدولية لمحاسبة الاحتلال الإسرائيلي على جريمة الإبادة الجماعية.

■ الفصائل الفلسطينية المجتمعة في موسكو
1 مارس 2024

من وحي الاحداث

لا ممارسة ميدانية من دون بوصلة نظرية

التيتي **الحبيب**

من مهام الحزب المستقل للطبقة العاملة ان يساهم في تحول الطبقة العاملة من طبقة ممزقة مشتتة فردانية، من طبقة في ذاتها الى طبقة واعية لها مصالح مشتركة معروفة، طبقة موحدة ولذاتها، تعلم موقعها ومهامها في المجتمع وإزاء كل الطبقات الاجتماعية الأخرى. على هذا الحزب التغلب على الحالة التي نصادفها كثيرا اليوم والتي تتمثل في:

عمال وعاملات يشتغلون في وحدة إنتاجية (زراعية أو منجمية أو صناعية...) في البادية. هؤلاء العمال ولنفس الوحدة الإنتاجية مخترقون بالتناقضات التالية. تناقض الانتماء القبلي أي مقسمون إلى أصول قبلية تجعل منهم مثلا فريقين متقابلين بفعل تقابل وصراع القبيلتين. هؤلاء أيضا يسهل ان ينقسموا عبر الانخراط النقابي وغالبا ما يتم ذلك بالنسبة للوحدات الإنتاجية المتوسطة والكبيرة فيصبح عمال من أصل قبيلة معينة منخرطون في نقابة متصارعة مع النقابة التي تستقطب العمال الآخرين المنتمون إلى القبيلة الأخرى. يضاف إلى كون الإدارة المركزية للشركة تشجع نقابة على استقطاب العمال المرسمين بينما تدفع بالنقابة الاخرى إلى استقطاب العمال الغير مرسمين أو عمال الوساطة فيزداد صراع العمال بين المرسمين وعمال الوساطة. ينضاف إلى هذه التناقضات مشكلة التأطير النقابي داخل النقابة الواحدة فيصبح العمال خاضعين لتأطير سياسي وأيديولوجي رجعي ظلامي يخدم الرأسمال ويقدس قسمة الأرزاق وما كتب في اللوح المحفوظ للعمال وهو الكدح وما عليهم إلا الانصياع لمشيئة رب المصنع أو الضيعة أو المنجم.

هذه الحالة واقعية وموجودة في عدة مواقع ومناطق من المغرب. ليست حالة من وضع الخيال السياسي. فإذا جمعت هذه الحالة خمسة أو ستة عوامل التناقض بين العمال أنفسهم فهناك حالات وسطية تجمع عاملين أو ثلاثة أو أربعة... من مثل هذه العوامل. فالانغراس والعمل الميداني يستوجب الانكباب على كل حالة ملموسة ومعالجتها وحل تناقضاتها وطبعا هذا العمل لا يمكن القيام به إلا من طرف التنظيم ثم التنظيم وأخيرا التنظيم. لكنه تنظيم نوعي مسلح بالفكر الماركسي اللينيني المشتبك مع واقع الطبقة العاملة.

هكذا نرى أن مهمة الحزب المستقل للطبقة العاملة، تتوخى من بين ما تتوخاه، حل التناقضات الملموسة على مستوى البنية البشرية أي العامل والعاملة، حل تلك التناقضات المترسبة عن أنماط إنتاج ما قبل الرأسمالية، ثم حل تناقضات ورواسب فرضها نمط الإنتاج الهجين السائد الذي يمزق الوحدة النقابية، ويجعل وضع الهشاشة هو السائد عبر الوساطة وخلق الجيش الاحتياطي من العاطلين، ثم سيادة الفكر المتخلف وسط النقابات وتسلطه على قيادتها. من اجل حل هذه «العرمة» من التناقضات والعقد يجب أن يتوفر الحزب على مناضلين مشتبكين مع مثل هذه القضايا يوميا، وبدون كلل أو تعب، وبدون إحباط أو يأس، وقد تفشل التجربة لكن يجب معاودة النضال حتى النجاح.